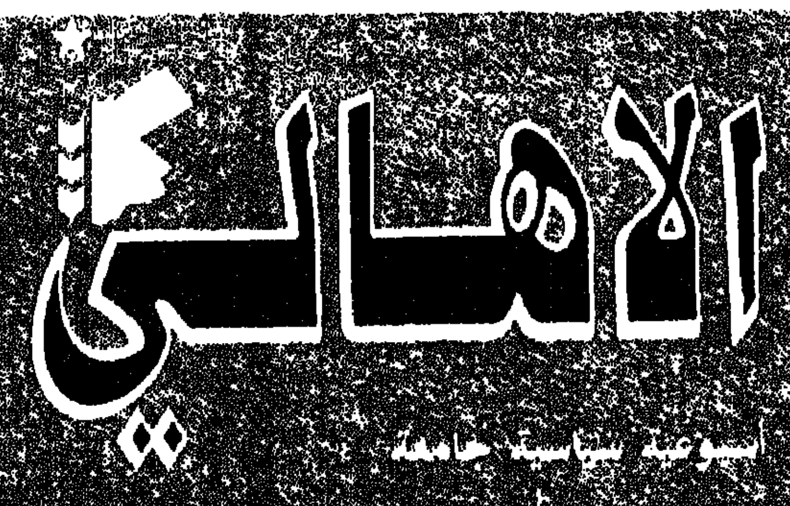


في زيارة ناجحة لاحزاب المعارضة الى دمشق :

لمناهضة الاستسلام والتطبيع



الاهالي
اسبوعية سياسية جامعة
الاثنين ٤ / ١١ / ١٩٩٦ - العدد (٣/٨٥) - الثمن (١٥٠) فلسا

من منافع «وادي عربة»

عمالة أردنية في «اسرائيل» رخيصة وبدون حقـوق !!

لقاء ٥ ملايين دولار حنان عشراوي تبيع عقاراتها في القدس

علمت «الاهالي» من مصادر موثوقه أن الدكتوره حنان عشراوي وزيرة التعليم العالي في سلطة الحكم الذاتي والناطقة سابقاً باسم الوفد المفاوض قامت مؤخراً ببيع عقارات وأراض ورثتها عن والدها في القدس الشرقية مقابل خمسة ملايين دولار وذلك لشخص عربي ، وقام الاخير بنقل ملكية العقار لليهود .

وعندما سئلت الدكتوره عشراوي عن الامر قالت أنها لم تتصور أن يكون في الامر خدعة !!

وقد استغرب العديد من الذين عرفوا بهذه القضية ، المبرر الذي ساقته عشراوي ، خاصة وانها تعلم اكثر من غيرها أن ملكيات اراضي وعقارات عديدة تم نقلها لليهود بهذه الطريقة .

هل يخضع الطبيبان حنانيا والكردي لابتزاز فتحي عرفات ؟

تتداول جماهير الشارع الفلسطيني قصص المافيا والقبضايات لبعض رجالات سلطة الحكم الذاتي ، والتي كان بطل احدها مؤخراً الدكتور فتحي عرفات رئيس الهلال الاحمر الفلسطيني وشقيق رئيس السلطة ياسر عرفات .. واليكم تفاصيل القصة :-

قام كل من الدكتور داوود حنانيا طبيب القلب المعروف والدكتور اشرف الكردي طبيب الاعصاب والذي اشرف مراراً وتكراراً على علاج ياسر عرفات ... قاما بشراء مستشفى جراحي في مدينة بيت لحم كان يشرف عليه ويديره الامريكان ... وعندما علم الدكتور فتحي عرفات بالأمر اتصل بهما واصر على المشاركة فيه بنسبة تتجاوز الـ ٣٠٪ ، حيث رفض كل من حنانيا والكردي هذا الطلب لفتحي عرفات وعندما تقدم الطبيبان لاجراء معاملات التسجيل الرسمية والقانونية للمستشفى في دوائر سلطة الحكم الذاتي ، فوجئا بالرفض ، التزاماً بتعليمات المتنفذ فتحي عرفات !!

رأي الاهالي

لماذا نجحت الزيارة الى سوريا !!

الزيارة التي قمنا بها ، احزاب المعارضة الوطنية الاردنية ، ليست زيارة عادية فلقد خطط لها ان تكون زيارة عمل ... حملت للمعارضة الوطنية الاردنية افكارها لمعالجة الاوضاع العربية التي تتزايد انحداراً يوماً بعد يوم . ولقد كانت الزيارة ناجحة بكل المقاييس .

لقد حمل الوفد الشعبي الحزبي الاردني وجهة نظر تقول بان سبل وقف التدهور العام موجودة في استعادة التضامن العربي ... وهذه ليست كلمة عائمة او غامضة .. فالتضامن العربي كما عرضنا يعني تفعيل مقررات قمة القاهرة الاخيرة واهمها ، اعادة النظر بالتسوية الامريكية الاسرائيلية ، والتطبيع مع العدو الصهيوني ، وعقد مؤتمر قمة عربي جديد قبل نهاية العام ، وعدم استثناء العراق من القمة الجديدة ، والتضامن العربي وعودته تعني عودة العلاقات الطبيعية بين سوريا والعراق . وفيما بين مختلف الاطراف العربية التي وصلت الى حالة من التمزيق والشرذمة والصراع العربي بفعل الترتيبات الامريكية منذ حرب الخليج الثانية حتى اليوم ... واستعادة التضامن العربي تعني العودة الى القواسم العربية الموحدة ... التي وعدوا ان يلتزموا بها قبل مدريد : قرارات الشرعية الدولية ، قرارات الشرعية العربية في قممها المختلفة قرارات الشرعية الفلسطينية ... الارض مقابل السلام ، الانسحاب الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة بما فيها الاراضي الفلسطينية والقدس ، وحقوق الفلسطينيين الكاملة .

ولقد حمل الوفد مبادرة تقوي التضامن العربي على الاسس الصحيحة ، وهذه المبادرة هي عقد مؤتمر شعبي عربي بالأسس اعلاه .. وفي اضعف الاحوال يقسم هذا المؤتمر كنواة اولى وكمرحلة للخروج من الاشكال الاحتفالية فقط ، الاحزاب الوطنية والقوى الشعبية في الاردن وسوريا ولبنان والفلسطين ومصر (دول الطوق الفلسطيني) .. ثم يتسع بعد ذلك ليشمل الجميع .. وهنالك رافع شعبي موضوعي واطر مهيأة لذلك . هنالك التجربة المصرية الرائدة في مجابهة التطبيع ، والتجربة الاردنية الكبيرة بذلك ، والتجربة اللبنانية التي تقترن بالمقاومة المسلحة ، وهنالك اطر قائمة في معظم القطر العروبية يمكنها ان تحمل الفكرة الى حيز التنفيذ .

وحمل الوفد ايضاً تجربة الشعب الاردني نفسه وعرضها بتوسع من حيث التقاء وائتلاف القوى اليسارية والقومية والاسلامية والوطنية في بوتقة واحدة واتفاقها بالعمل المشترك في مواجهة مخططات الاعداء في والشعلان وتل ابيب ، وهي تجربة رائدة لابد ان نعمل على نشرها بين القوى والاحزاب العربية ، وبهذه الافكار والممارسات تاخذ الحركة الوطنية الاردنية بمختلف عناصرها وتكويناتها دورها الفاعل ليس فقط على الصعيد المحلي الداخلي بل ايضاً على الصعيدين الاقليمي والعربي .

احمد المصري

إجــراءات البنـك المركزي جزئية وعادية

ابو ليلى :



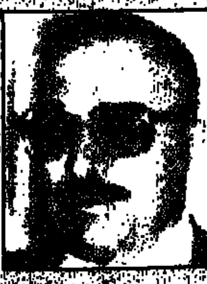
لتمريرها .. اتفاقية الخليل الجديدة تنتظر القرار السياسي من السلطة

ابراهيم بكر :



من يلغي «وقف الخليل» كافر ومصيره جهنم وبئس المصير

واصف عازر :



العراق عمقنا الاستراتيجي ونصف فاتورة البترول مجاناً



في تقرير طاريء عن حالة حقوق الانسان قدمته المنظمة العربية :

عقدت المنظمة العربية لحقوق الانسان مؤتمراً صحفياً في مقر المنظمة في عمان الاحد ٢٠/١٠/٩٦ بحضور كل من الدكتور لبيب قمحاوي نائب رئيس المنظمة وامين السر هاني الدحلة واعضاء الهيئة الادارية سالم النحاس وعمر ابو الراغب والدكتور وليد مرقة .

وقد حضر المؤتمر مندوبو الصحف ووسائل الاعلام المحلية والعربية والاجنبية وكذلك ممثلون عن السفارات الاجنبية في عمان .

وتقدم الدكتور قمحاوي في بداية المؤتمر بمداخلة اشار فيها الى ان عمل المنظمة مؤسسي ينطلق من قواعد جماعية واخلاقية ، ومبيناً اهم مفاصل التقرير في مجال انتهاك حريات الراي واساءة استعمال التشريعات واستخدام العنف الجسدي والاعتقالات .

وقال : ان التعذيب الجسدي مورس بشكل خطير ضد عدد من المعتقلين وشمل خلع الاظافر والشوارب بالكماشة . اضافة الى عمليات الضرب على انحاء مختلفة من الجسم والتكسير وكذلك التعذيب النفسي والمنع لعدة ايام من النوم .

واضاف : ان سجل الحكومة في مجال حقوق الانسان هو الاضعف منذ عام ١٩٨٩ ، وان الاجهزة تعمل على اغتيال شخصية العديد من العاملين في العمل السياسي المعارض من خلال نسب تهم اخلاقية لهم ، بما يذكرنا بما مارسته سلطة الحكم الذاتي ضد الدكتور اياد سراج - الناشط في مجال حقوق الانسان بغزة - حين ادعت بوجود مخدرات في مكتبه وذلك لاغتيال شخصيته

وطالب الدكتور قمحاوي الحكومة بالابتعاد عن مثل هذه الاساليب لانها تتنافى مع ابسط قواعد وحقوق الانسان .

وقال في معرض رده على سؤال حول وجود وثائق طبية تثبت تعرض المعتقلين للتعذيب :- اننا شاهدنا بانفسنا في المنظمة العربية لحقوق الانسان اثناء زيارتنا لكل من سجن جويدة وسواقة آثار التعذيب الناجمة عن خلع الشوارب والاظافر بالكماشة وان مهمة المنظمة هي الاستماع للشهادات .

المحامي الاستاذ هاني الدحلة قال : ان مهمة المنظمة شانها شان باقي منظمات حقوق الانسان في العالم هي الاستماع للشهادات وليس اجراء تحقيق حولها وان القانون الاردني يعطي الاولوية للشهادات على ما غيرها .

وحول قانونية الكفالات التي فرضت على المعتقلين لدى الافراج عنهم رغم عدم ثبوت التهم ضدهم قال الاستاذ الدحلة : وفق القانون فان المتهم يجوز تكفيله بحد اقصى «١٠٠٠» دينار ، لكن الكفالات التي تم فرضها على المواطنين بارقام كبيرة ، كان الهدف منها ايجاد مخرج للحكومة من المازق الذي وضعت نفسها فيه

وحول العفو الخاص قال الاستاذ الدحلة اننا نطالب بعفو عام وليس خاص ، عفو عام بموجب قانون يوافق عليه مجلس النواب ومجلس الوزراء ويصدر بقانون بارادة ملكية من جلال الملك .

وطالب الدكتور قمحاوي باجراء تعديلات تشريعية تحول دون اي تعدي على حقوق الانسان في الاردن

الاستاذ سالم النحاس الامين الاول لحزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» اشار باسم حشد واحزاب المعارضة الى خروقات الحكومة للقوانين في مجال خرق قانون الاجتماعات العامة ومنعها وخرق قانون الاحزاب والذي وصل ذروته في مهاجمة مقرات بعض الاحزاب دونما حكم قضائي ، واعتقال اعضاء الاحزاب في مناطق عمان والوسط والشمال حيث لم يكن هنالك احداث بما يكشف مزاعم وزير العدل ان الاعتقالات في هذه المناطق لم تتم على خلفية حزبية.

لقد تزامن بدء عام ١٩٩٦ مع تشكيل حكومة أردنية جديدة اعلنت عن نيتها الالتزام باحترام حقوق الانسان الاردني ، وقد أبدت المنظمة العربية لحقوق الانسان في الاردن في حينه ترحيبها بهذا التوجه واشترطت ان تقترن الاقوال بالافعال ، وان الأساس لتقييم مدى جدية الحكومة في توجهها المعلن لاحترام حقوق الانسان يكمن في تبني التعديلات اللازمة على التشريعات القائمة والتي تتناقض جزئياً أو كلياً مع حقوق الانسان في الاردن ، وقد تم الاعلان عن موقف المنظمة في اكثر من مناسبة .

ولكن الأمور شهدت بعد بداية هذا العام وحتى الان حالة تدهور مستمرة اعادت الى الأذهان الأوضاع التي كانت سائدة أيام الأحكام العرفية ، وقد ادت هذه التطورات الى اكبر انهيار معلن في حقوق الانسان في الاردن منذ الأصلاحات الديمقراطية التي اعقبت أحداث نيسان في عام ١٩٨٩. وقد تجلى ذلك في المجالات التالية :-

أولاً : حرية الراي والتعبير :-

شهد الاردن في بداية هذا العام انفراجاً نسبياً في السياسات التي تحكم حرية الراي والتعبير دون ان يرافق ذلك انفراجاً في التشريعات التي تحكم تلك الحريات . ولكن سرعان ما أدت المعارضة للبرنامج السياسي والاقتصادي للحكومة الى هبوط واضح في استعداد الحكومة لقبول الراي الاخر . وقد عكس ذلك نفسه في تشديد الأجراءات على الصحف اليومية لممارسة الرقابة الذاتية ، وتغلغل متزايد في نفوذ الاجهزة الامنية داخل تلك الصحف ، أما بالنسبة للصحف الأسبوعية وصحف المعارضة ، فقد قامت الحكومة باستغلال اقصى ما يعطيه لها قانون المطبوعات والنشر من صلاحيات (وهو قانون في الاصل يتنافى وحق الانسان في حرية الراي والتعبير) . وقد نتج عن ذلك تحول العديد من رؤساء تحرير الصحف والصحفيين الى المحكمة بتهم مختلفة معظمها تهم كيدية ، مما أدى في معظم الحالات الى صدور قرار قضائي ببرائة الصحفي الموقوف من التهم الموجهة اليه . ان هذه الممارسات ما زالت قائمة حيث هنالك قضايا تم النظر بها وقضايا ما زالت تنظر ضد رؤساء تحرير الصحف والصحفيين التالية اسماؤهم :-

فهد الريماوي ، اسامة الرنتيسي ، عليان عليان ، ناهض حتر ، فؤاد حسين ، حلمي الأسمر ، نايف الطوره ، خالد الكساسبه ، مالك عثامنه ، ناصق التل ، راكان السعايده ، طه ابو ردن ، عبدالله ابو رمان ، هذا بالاضافة الى منع عدد من الصحفيين من الكتابة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ومنهم الصحفي طارق مصاروة .

ثانياً : إساءة استعمال التشريعات :-

وبالاضافة الى الافراط في استعمال الصلاحيات التي توفرها بعض القوانين ، مثل قانون المطبوعات والنشر ، فإن السلطات قد قامت بإساءة استعمال بعض التشريعات القائمة لغاية انتهاك حقوق بعض المواطنين و / او ارهابهم واخافتهم و / أو الزج بهم في السجون . ومن أكثر القوانين اساءة للاستعمال من قبل السلطات هو قانون العقوبات وخاصة فيما يتعلق بالمادة ١٩٥ منه ، وهي المادة التي وجدت اصلاً لمنع الأساءه الى صاحب الجلالة الملك . ولدى المنظمة العديد من حالات التوقيف والاعتقال الجائر بسبب هذه المادة حيث يتم اعتقال المواطن فوراً بتهمة إطالة اللسان ، والى ان يثبت عكس ذلك ، فإنه يكون قد قضى بالفعل عقوبة في السجن دون اي ذنب . ومن الواضح أن هناك مساحة كافية في المادة المذكورة تسمح للسلطات بإساءة استعمالها واستغلالها كاداة لقمع المعارضين لها أو سجنهم . وفي هذا السياق فإن المنظمة تطالب إما بإلغاء هذه المادة أو تعديلها بما يؤدي الى خدمة الأهداف المرجوة منها دون السماح لأي مسؤول بإساءة استعمال القانون .

وان المنظمة العربية لحقوق الانسان في الأردن تطالب السلطات بالكف عن استعمال هذه التهمه وإطلاق سراح المعتقلين بسببها وخاصة أنه لم يسبق في تاريخ الأردن وجود مثل هذا العدد الكبير من قضايا إطالة اللسان مما يدل على تعسف السلطة في هذا المجال .

ثالثاً : الاعتقال التعسفي :-

لقد ادت المعارضة لسياسات الحكومة الاقتصادية ومنها الارتفاع الحاد في سعر الطحين والخبز والأعلاف ومواد غذائية اخرى ، الى ردود فعل مختلفة ترجمت نفسها أحداث عنف شملت قطاع واسع من مدن الأردن وخصوصاً في الجنوب . وبغض النظر عن الأسباب والمسببات ، وهي ليست من مسؤوليات المنظمة ، فإن ما تمخض عن تلك الحوادث من اجراءات حكومية هو في صميم اهتمامات ومسؤوليات المنظمة .

١ - لقد ادت أحداث الجنوب ، أو ما أصبح يدعى بثورة الخبز ، الى قيام الحكومة باجراءات عسكرية فاقت بكثير حجم الأحداث ومستوى التوتر والعنف الذي حصل ، والحكومة بذلك قامت باستعمال سطوة القوة ، ممثلة بإدخال الجيش والدبابات الى بعض مدن الجنوب لتواجه المدنيين ، وهي بذلك افرطت في استعمال القوة تجاه المدنيين .

٢ - قامت الأجهزة الامنية والعسكرية باعتقال عدد كبير من المواطنين على ذمة التحقيق ودون توجيه تهم لمعظمهم ، والفشل في اثبات التهم المسندة بالنسبة لبعضهم ، وحسب قيود المنظمة والشكاوي التي وردتها ، فقد تجاوزت الاعتقالات التي تم رصدها من قبل المنظمة العربية ما يزيد عن ثلاثمائة معتقل .

٣ - تم اعتقال عدد من الطلاب دون السن القانوني ، وتم جلبهم من بيوتهم في ساعات متاخرة من الليل وباسلوب يتنافى وابسط قواعد الأنسان ، حيث تم تطويق البيوت وكسر الأبواب والدخول الى الغرف دون إذن ، الى أخر ذلك من الممارسات دون اي سبب حقيقي أو داعي امني ، حيث لم تكن هنالك مقاومة لاي حالة من حالات الاعتقال تستدعي مثل ذلك الأجراء اللهم إلا الرغبة في ارهاب المواطنين .

٤ - تم فرض حالة الطواريء ومنع التجول على بعض المدن الأردنية مثل الكرك والطفيلة ولساعات طويلة في اليوم ، مما وضع الناس تحت ضغوط حياتية ونفسية لا تتناسب وحجم الأحداث التي وقعت في تلك المناطق . ويبدو من المنطق القبول بالشكاوى العديده التي وردت بان الأجراءات الرسمية لم تكن تتناسب وحجم الأحداث وتشير الى رغبة السلطة في تطبيق مبدا العقوبة الجماعية الأنتقامية .

رابعاً : العنف الجسدي والتعذيب :-

لقد رافق عمليات الاعتقال والتوقيف تطوراً خطيراً تمثل في العودة الى ممارسات التعذيب لقد ورد الى المنظمة العديد من الشكاوى الموثقة والشهادات الحية على حالات من التعذيب لايمكن القبول بها أو السكوت عليها . ان هذا التطور يعتبر مؤشراً خطيراً جداً على تفاقم انتهاكات حقوق الانسان في الأردن في عام ١٩٩٦ ، وقد تراوحت الشكاوى بين حالات التعذيب من خلال العنف الجسدي الى حالات التعذيب النفسي والاهانة والأذلال .

لقد ورد الى المنظمة شكاوى عن حالات الضرب المبرح وقلع اظافر القدمين وخلع الشوارب بواسطة الكماشة مروراً بحالات التهديد بهتك العرض والشتم على الاقارب والاناث ، كما تم اهانة بعض القادة السياسيين المعتقلين وحلق شعر رؤوسهم وتصويرهم في السجن كمجرمين مع العلم بان احداً من اولئك لم يصدر عليه أي حكم قضائي .

كما ورد الى المنظمة شهادات اخرى موقعة عن تعذيب معتقلين ينتمون الى الجماعات الاسلامية تعذيباً لا يمكن وصفه الا بالوحشي ، مما يستدعي المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق في جميع هذه الحالات ومعاقبة مرتكبيها كون التعذيب يتنافى والقانون الأردني ، بالاضافة الى انه يتنافى ومواثيق حقوق الأنسان التي وقع عليها الأردن .

لقد قامت المنظمة العربية لحقوق الانسان اثناء الأحداث الأخيرة بتشكيل لجنة طواريء وتقصي حقائق . وقد اعتبرت اجتماعات الهيئة الادارية مفتوحة طيلة ايام الأحداث . وكانت تتلقى الشكاوى وترسل الكتب الى المسؤولين فور تلقيها أي شكوى أو اتصال يستدعي المعالجة ، كما قامت اللجنة بزيارات لسجني الجويدة وسواقه ، حيث التقت بالمعتقلين وسمعت شكواهم بحضور ممثلي اجهزة الأمن المختلفة . وقد ورد قسم كبير من هذه الاقوال في هذا التقرير . كما قامت اللجنة برصد بيانات ومواقف واقوال جميع الأحزاب والهيئات والمنظمات الأردنية ذات العلاقة ، بالاضافة لمراجعة القضايا والشكاوى والأستماع للمواطنين ، حيث احداث الجنوب كانت عفوية وجاءت كرد فعل شعبي على الأجراءات الأقتصادية للحكومة وخصوصاً تلك المتعلقة باسعار الطحين والخبز والأعلاف .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان في الاردن لتطالب المسؤولين باتخاذ الأجراءات الكفيلة باعادة الأوضاع الى طبيعتها والأفراج عن المعتقلين وطي صفحة هذه الأحداث .هذا وقامت المنظمة منذ بداية هذا العام بمخاطبة رئيس الوزراء بخصوص العديد من القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان وقد قامت المنظمة بتوجيه ثمانية رسائل الى رئيس الوزراء خلال الفترة من ٢٠/٨-١٧/٩/١٩٩٦ دون اي إستجابة منه .

لقد سجلت الحكومة الحالية أضعف سجل حكومي في احترام حقوق الانسان منذ عام ١٩٨٩ ، وهي بذلك اقل الحكومات تعاوناً مع المنظمة العربية لحقوق الانسان في الأردن منذ التاريخ المذكور ، والمنظمة العربية لحقوق الانسان في الأردن اذ تسجل بكل اسف هذا الموقف تجاهها وتجاه قضايا حقوق الانسان ، لترجو أن تراجع هذه الحكومة موقفها من قضايا حقوق الانسان ومن التعاون مع المنظمة العربية لما فيه خير المواطن . وخصوصاً وأن المنظمة العربية لحقوق الانسان في الأردن هي منظمة غير سياسية ولا خصومة لها مع اي حكومة أو جهة الا بمقدار احترامها لحقوق الانسان .

ان المنظمة العربية لحقوق الانسان في الأردن وهي تقدم هذا التقرير الطاريء إنما تعبر عن قلقها الشديد لتفاقم حالة حقوق الانسان في الأردن وتناشد الحكومة بمسؤوليها ومؤسساتها المختلفة العودة لاحكام القانون والنظام واحترام حقوق الانسان والغاء كافة الاجراءات التي تتناقض مع تلك الحقوق .

شهادات

وقد استمعت المنظمة العربية لحقوق الانسان لشهادات بعض الاشخاص الذين تم اعتقالهم على النحو التالي :

شهادة سياج المجالي

اعتقلت بعد مرور خمسة ايام على بدء الاحداث في ٨/١٦ ووجهت لي سبع تهم من بينها محاولة قلب الحكومة .. القيام باعمال ارهابية والتطاول على مجلس النواب ... ومكثت في الزنزانة الانفرادية لمدة ثلاثة ايام ، ثم نقلت لسجن الجويدة حيث تم حلق راسي ، وبلغت مدة اعتقالي ٥٣ يوماً واخرجت بكفالة ماليه.

وشاهدت اثناء الاحداث ثمانية اشخاص تعرضو لعيارات نارية وكسور ، وكذلك عملية اقتحام مقر حزب حشد في الكرك وفتح اسطوانات الغاز داخل مقر الحزب .

وفي اجابة على سؤال حول استخدام الغاز ضد المحتجين في الكرك قال : لقد شاهدت طائرات الهليوكبتر تضرب الناس بالغازات التي تحتوي على درجة عالية من السمية ، وكذلك شاهدت ضرب المحتجين بالذخيرة الحية .

شهادة نواف شديفات

اعتقلت في ٢٠/٨/١٩٩٦ في مقر جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية حيث لم اقم باي عمل يستدعي الاعتقال وافرج عني يوم ٢٧/٨ بكفالة ، .. واعتقلت بعد الافراج عني بثلاثة ايام واضربت ثمانية ايام عن الطعام فحولوني الى محكمة امن الدولة وبلغت المدة الاجمالية لاعتقالي ٤٥ يوماً حيث افرج عني في ١٠/٥ .

مشاهداتي في سجن الجويدة : شاهدت آثار خلع اظافر الاقدام للمعتقل عمر خريسات وعولج في عيادة السجن / شاهدت المعتقل عبدالله محمود العجارمة في وضع لا يمكن ان يتصوره عقل بشري ، وقد ضرب بكابلات الكهرباء ، ومكان الضرب بالكابلات منتفخ ومتورم ومحتقن بالدم الفاسد .. وقد حاول أن يتخلص من التعذيب بالتخلص من الحياه بضرب نفسه بالباب او السكاكين .

زوجة المعتقل الدكتور ابراهيم ابو عرقوب المعتقل منذ ٤٠ يوماً

اعتقل زوجي في ٩/١٩ ... زرتبه في ٩/٢١ سالته فيما اذا تعرض للتعذيب لكنه لم يجب ، حيث أن اللقاء يتم بحضور أحد الضباط ، سالته فيما اذا سيحولونه للمحكمة .. فرد علي ليس علي شيء حتى يحولوني للمحكمة .

لقد تعرض زوجي الدكتور ابراهيم ابو عرقوب لمضايقات عديدة اثناء عمله في الجامعة الاردنية ، وعرضوا عليه العمل خارج الجامعة لكنه رفض ، وكان قد عمل في الجامعة بعد أن انهى دراسته اثر حصوله على بعثة من الجامعه .

واجابت زوجة المعتقل الدكتور ابراهيم ابو عرقوب على بعض الاسئلة بقولها : لم توجه له تهمة رسمية محددة والبعض في الجامعه يحاول الاساءة له والشهادة ضده / هنالك حاجز زجاجي يفصل بيننا وبينه اثناء الزيارة / الزيارة تتم بتصريح بعد موافقة الدائرة وامن الدولة .

شهادة كمال قمر

اعتقلت في ٨/٢٣ رغم انني لم ادع الى اية اعمال تحريضية وضربوني باكعاب البنادق رغم عدم مقاومتي وتعرضت للضرب لدى وصولي السلط ، وتعرضت للاهانه ووجهت لي الفاظاً نابية ، ... كتفوني ورموني على الارض وداسوا علي بارجلهم وبجريرتي اعتقلو اثنين من اخواني .

وقد حولت الى سجن سواقه وهناك اضربت عن الطعام ورداً على الاضراب وضعوني في زنزانه تدعى الـ « boller » (بمساحة متر في متر) وقد مكثت في المعتقل مدة ٥٦ يوماً ووجهت لي تهمة قلب الحكومة والقيام باعمال إرهابية وافرج عني بكفالة مالية حيث لم يثبت علي شيء .

شهادة يوسف عكروش

اعتقلت في ١٨/٨/١٩٩٦ بعد ان داهم البيت ٢٠ فرداً من افراد رجال الامن وقاموا بتفتيش البيت بشكل غير عادي ومكثت في زنزانة انفرادية لمدة خمسة ايام دون ان يسالني او يحقق معي احد ، وتم التحقيق معي بعد ذلك وتعرضت للضرب بالايدي والارجل في اليوم العاشر ، وقد ثقبت طبلة اذني جراء الضرب ولا زلت اراجع الطبيب للعلاج ... لم توجه لي اية تهمة ... وافرج عني في ٩/١ .

بالعضل

● اسامة الرنتيسي

فلافل سوبر

الخميس الماضي، وبنبرة تتسم بالصراخ، قذف في اذني عبر الهاتف كلماته التي خشيت ان يصاب صاحبها بالجلطة من شدة تشديده على حروفها «... شو ماظل الا كل الحكومة تذهب الى منزل الطفلة التي عادت الى اهلها ... معقول الحكومة عندها انسانية بهذا الحجم ان كانت صادقة في حركاتها لينزل الكباريتي والحكومة الى الشارع ليشاهدوا عشرات الالاف من الجوعى الذين لا يؤمنون لانفسهم لقمة الخبز ...»

واستطرد محدثي بكلمات لا تخلو من الشتائم ... واضاف: أنشروا على لساني وبالبنط العريض ان الحكومة جوعت الشعب ولم نعد نحتكم على لقمة الخبز ...

حاولت ان اخفف من روعه. لعل وعسى ان يهدىء من انفجاراته، سائلاً: هل لي ان اتعرف عليك؟ فضحك وبكل خبث اجاب: يا زلمة هل انا مستغني عن روحي ... واغلق الهاتف.

شرد خيالي بعد هذه الحكاية الغريبة وقلت اتمنى ان لا يكون جهاز التسجيل الذي يراقب مكالمات الجريدة من قبل الذين يتنصتون على عباد الله مفتوحاً الان، لان صاحبنا سوف يدفع ثمن مكالمته رغم انه غير مستغني عن روحه.

صحيح ان قضية الطفلة التي عادت الى اهلها قضية انسانية تعاطف معها الجميع، وقد اكون انا من اشد المتعاطفين بحكم الجيرة ايضاً، الا ان المرء لا يستطيع الا ان يقول ان القضية قد تم تضخيمها اعلامياً ورسمياً اكثر من اللازم، وظهر كان وراء الاكمة ما وراءها.

بالمناسبة وعلى ذكر الجوع ورغيف الخبز، يسجل لرئيس الحكومة الكباريتي انجاز وطني جديد يضاف الى سجل انجازاته بسبب قرار رفع الخبز، بانه استطاع ان يقسم رغيف الساندويش الى نوعين، نوع سوبر والاخر عادي، فالسوبر هو الرغيف الذي يحتوي على حبتين من الفلافل إضافة الى لحسة الحمص اما العادي فبدون اللحسة ... (معلومة من الزميل يوسف الغزاوي)

حول القرارات النقدية الاخيرة

إجراءات جزئية وعادية ولا يصح تضخيمها

● كتب أحمد النمّري

تعليقات صحفية، وتحليلات لخبراء اقتصاد ومصارف من اهل الديرة، وكما هو الحال فور صدور اي قرار حكومي مهما صغر شانه، سارعت الى ابراز التطمينات النقدية الاخيرة التي اصدرها البنك المركزي في مذكرته رقم ٣٠٤ لسنة ٩٦، وبالغت في تعظيم مضمونها، وفي تضخيم نتائجها وتداعياتها الايجابية المتوقعة على نمو وتطور الاقتصاد الوطني، وعلى تنظيم واثراء السوق النقدية وإحداث نقلة وقفزة نوعية وواسعة لعملياته وآلياته وادواته.

وبينما لا نشارك في ذلك فاننا نرى ان بعض بنود القرارات الجديدة للبنك المركزي ايجابية في مجملها، وانها انهت او منحت اتجاهات واوضاع غير ملائمة تقررت في ظروف استثنائية، ولم يتحرك احد بعد ذلك الى تغييرها، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تحديد معدل الاحتياطي الالزامي على ودائع العملات الاجنبية في سنة ١٩٨٩ بنسبة ٣٥٪ فيما جعلت الاجراءات الجديدة هذه النسبة متساوية للنسبة المقررة على ودائع الدينار «١٤٪» وبشروطها التي تتطلب عدم احتساب فائدة عليها للبنوك مع التخفيف على الاخيرة باستنباط آلية ٨٠٪ : ٢٠٪ منها.

والفت المذكرة «٣٠٤ / ٩٦» النهج القديم والمتقادم في التفريق والتمييز بين «الحسابات المقيمة» و«الحسابات غير المقيمة» بالعملات الاجنبية من حيث طريقة ومدى وحق استخدام ارصدتها، اذ لم يكن هناك فرق فعلي بينهما، وكنا قد دعونا الى ذلك في مقال نشر في مجلة الاسكان في العام الماضي ونلاحظ كذلك ان التعليمات الجديدة عززت ووسعت قناة استخدام ودائع العملات الاجنبية لتقديم تسهيلات منها للمشاريع المحلية وهو توجه جندناه في محاضرة القيت في جمعية البنوك قبل «٣» سنوات، اذ لم يكن من المقبول ان يكون دور البنوك الاردنية منحصراً في جمع العملات الاجنبية هنا واعادة ايداعها بالكامل في حساباتها لدى بنوك في الخارج.

التيسيرات الجديدة والغاء بعض التحفظات والقيود البالية والسماح بتوسيع عمليات الهامش، خطوات مرغوبة وتتوازى مع حقائق ووقائع حركة العملات الاجنبية في بلادنا دخولاً وخروجاً والتي كانت وستكون محصلتها، «وفي ظل سياسات اقتصادية ومالية ملائمة، رصيداً فائضاً يعزز بالفعل احتياطي البلاد من العملات الاجنبية.

ومهما يكن فاننا نرى ان الاجراءات الجديدة للبنك المركزي قد تاخرت كثيراً في صدورها، وانها قرارات جزئية وغير متكاملة وعادية ولا يصح تضخيمها، والحق ان البنك المركزي نفسه كان متواضعاً في وصف قراراته بانها تنظيمية تهدف الى ازالة بعض المعوقات من امام حركة عمليات السوق النقدي، وتعزيز الثقة والتعامل بالدينار، وتشجيع الاستثمار والانتاج واستبد[...] علاقة لها بمسائل التصاعدية [...] محورية اخرى مثل المواقف [...] الفائدة المرتفع، والجمود [...] بطيء تغيير نسب اسعار [...] وعدم الوصول حتى الآن [...] المرجو بين منطلقات [...] من السياسة النقدية [...] المالية في بلادنا [...] القرارات الأخيرة [...] عندما ترتبط وتكون [...] البرنامج المسمى بالتصحيح الاقتصادي، او بالاتفاق [...] الاختلال الاقتصادي [...] ونشاهد البصمات [...] النقد والبنك الدولي [...] بنوده ومكوناته [...] اليومية على الارض.

٢٠ مليون دينار خسائر المزارعين من استيراد الموز الصومالي

تشير النتائج الاولية للمعركة الانفتاحية التي تخوضها حكومة الكباريتي على جبهة مزارعي الموز بانها قد حسمت مرحلياً لصالح الموردين الاجانب ووكلائهم من السماسرة المحليين.

وقال عضو في اتحاد المزارعين ان اصرار الدولة على ابقاء ابواب الاستيراد مفتوحة امام الموز الصومالي والبراغوي والذي هو عملياً موز اسرائيلي يتم اغراق السوق الاردني بكميات كبيرة منه عبر مستوردين وتجار يحملون جنسية الامارات العربية المتحدة ويتخذون من دبي مركزاً لتسويقه في الاسواق المحلية والعربية. هذا الاصرار سيؤدي في المحصلة الى تكبيد المزارعين خسائر سنوية تصل الى ٢٠ مليون دينار ومبلغاً مساوياً له بالعملات الصعبة كخسائر يتحملها الاقتصاد الوطني، مضيفاً بان المذكرات الاحتجاجية التي ارسلت الى رئاسة الوزراء واللقاءات التي تمت مع الجهات الرسمية بقصد اغلاق ابواب استيراد الموز والاكتفاء بما يتم طرحه في السوق المحلي من انتاج محلي لم تلاق اذاناً صاغية مما يؤكد بانها عاجزة على اتخاذ قرار لحماية المزارعين المحليين بدون ان تنال مباركة وموافقة خبراء صندوق النقد الدولي الذين يشرفون على الاصلاحات الهيكلية في مجال النقد والمال ويتولون عملياً ادارتها.

وزارة السياحة تستعين بـ «طباخي فرنسا» لتنشيط السياحة

فوجىء المراجعون والمستثمرون في القطاع السياحي الذين ترددوا على وزارة السياحة لمقابلة وزير السياحة والتداول معه في انجع السبل لاغراق البلد بالاستثمارات السياحية، ان معاليه كان مشغولاً حتى اذنيه في اجراء حوارات مع وفد سياحي فرنسي ومرافقته في جولات سياحية على المعالم الاثرية والسياحية في ارجاء الاردن واخرى ميدانية في فنادق خمس نجوم مما حرمهم الالتقاء به.

الوفد السياحي الذي حظي باهتمام صاحب المعالي ونام وشرب واكل على حساب المخصصات المالية المرصودة لوزارة السياحة لم يكن ضمن تركيبته مستثمرين فرنسيين كما تبادر للاذهان لاول وهلة لانتماء اعضائه الى جمعية «الكياسة» الفرنسية تضم في الغالب سفرجية وطباخين يجيدون فن طبخ وتقديم الخدمات في المطاعم والفنادق وتفيد مصادر سياحية رسمية ان استضافة هذا الوفد الكبير على حساب خزينة ورعاية الوزير له قد تمت للاستفادة من خبراته في الغناء لرواد الفنادق والمطاعم الملحقة بها وتقديم الوجبات الغذائية لهم وفق اصول الكياسه واللباقة المتعارف عليها والمطبقة في فنادق الدرجة الاولى في فرنسا، ومن ثم توظيف الخبرات المكتسبة اردنياً للارتقاء بمستوى الخدمات في الفنادق الاردنية والتي يعتقد معاليه ان تدني مستوى «الكياسه» في فنادقنا وازعاج روادها بقرقعة الطناجر ودلق الاطعمة على الموائد هي من اهم الاسباب التي ادت لتقليص حجم الزخم السياحي دون تقديرات معاليه في بداية هذه السنه والتي توقع ان تتجاوز ٢ مليون سائح !!

الحكومة تسمح باقامة عشرات المطاعم الاجنبية

لاحظ عاملون في قطاع المطاعم ان حالة من الركود قد تفشت على نطاق واسع في المطاعم المحلية التي تقدم الوجبات الغذائية المحلية :-

وفسر احد اعضاء نقابة اصحاب المطاعم تراجع مبيعاته وبالتالي ايرادات ما يزيد عن ٨٠٠ مطعم تتراوح درجاتهم بين ٣ وخمسة نجوم بانه يعود بصورة اساسية الى عزوف المواطنين عن الاستفاده من الخدمات التي تقدمها المطاعم نتيجة الغلاء وما نتج عن انخفاض القوة الشرائية للشريحة التي تتردد على المطاعم، ومما ضاعف من هذه المشكلة التراخيص التي تصدرها الحكومة وبدون ضوابط او حدود للشركات الاجنبية لاقامة مطاعم متخصصة بتقديم الوجبات السريعه بحجة تشجيع الاستثمار مما كانت له اثار وانعكاسات سلبيه على المطاعم المحلية برزت بشكل واضح في تحول زبائن المطاعم المحلية الى المطاعم الجديدة

هدد المزارعون بالاضراب :

تراجع وزير التموين عن قراره باستيراد ٢ الف طن دجاج مجمد

اعترف وزير التموين بان المعركة التي يخوضها منذ شهر ضد اصحاب مزارع الدواجن بقصد فتح باب استيراد الدجاج المجمد على مصراعيه ومن ثم بناء مخزون استراتيجي يلبي الطلب المتزايد على هذه السلعة في شهر الصيام الفضيل، قد منيت بالفشل الذريع وانه امام ضغط المزارعين ومربي الدجاج الذين تصدوا لمعركة الانفتاحية قد قرر ان يلغي صفقة لشراء ٢ الف طن من الدجاج.

وحول تراجع «معاليه» عن موقفه لبناء مخزون استراتيجي، قال صاحب مزرعة دواجن عقيل بان رضوخ معاليه [...] المزارعين قد جاء بعد توجيه [...] شديدة اللهجة الى رئيس الوزراء تضمنت تهديداً بالاضراب [...]

كما فندت المذكرة حجج [...] التموين الداعية الى فتح باب استيراد الدجاج للقضاء على [...] الاحتكار السائدة في قطاع [...] وتسويق الدجاج المحلي [...] رفع اسعاره الى الحد الذي [...] شريحة كبيرة من [...] الاردنيين من الشراء

فقالت المذكرة ان حجج [...] تنفيها جملة وتفصيلاً وجود [...] منتج يتنافسون على طرح منتجاتهم في السوق المحلي [...] «معاليه» للحد من ارتفاع [...] والقضاء على ظاهرة احتكار [...] وتسويق العلف الذي [...] مسؤوليتها حفنة من المستوردين المحليين واقترح المزارعون [...] لذلك السماح لهم بانشاء [...] تعاونية لاستيراد و انتاج [...] تحل محل المحتكرين سواء [...] سماسرة او وزارة تموين.

للطبخات البروتينية فقط

الحكومة تضيف الى خلطة طبيخ الفقراء ١٠٪ ضريبة مبيعات

بارتفاع اسعار المواد الغذائية الاساسية فقد اختفت عن موائد الشريحة الفقيرة والمسحوقة الجبنه واللبنه والبيض وزيت الزيتون، كما أن لحم الدجاج والغنم والخراف والعجول الذي كان يتواجد على موائد الفقراء مرة كل نصف شهر قد بات ضرباً من الترف الذي لا يجوز ممارسته الا في المناسبات والاعياد الرسمية.

ومع ذلك فقد كان هذا الترف مصدر ازعاج لوزارة التموين والماليه حيث قررت للحد منه ان تضيف الى خلطة «الطبخات» التي تدخل فيها مادة اللحم ١٠٪ ضريبة مبيعات وتتوقع الجهات الرسمية التي اوعزت «بالخلطة

بعد ان زارتهم «الاهالي» في عزلتهم

مطالب أهالي «القنية» الاسكات [...]

أهالي القنية – قرية نائية من قرى محافظة الزرقاء – لهم مطالب يمكن تلخيصها بتعيين موظف بريد لفترة ما بعد الظهر لان مكتب البريد الذي يعمل بموظف واحد حتى الآن هو الذي يستخدم الهاتف الوحيد في القرية كي يبقى الاهالي على صلة في اقرب مدينة تتوفر فيها بقية الخدمات اللازمة كما يطالبون وزارة الزراعة برفع مخالفات الرخص على الاراضي التي يمتلكونها، ومن وزارة التربية الرفق ببناتهم وأولادهم ببناء سور لمدرسة البنات الاساسية المكونة من ثلاثة غرف فقط ومكشوفة على الشارع العام في القرية لما لهذا السور من ضرورة في حصة التربية البدنية. ومن التربية ايضاً ان لا تكون بناتنا في الصفوف ما فوق الثامن في مدرسة واحدة مع طلاب في نفس هذه المرحلة العمرية، ومن امانة عمان ان تقيم قوساً عند مدخل القرية ومن محافظة الزرقاء وبلديتها مظلات في الشارع وحيث تم تنسيب المجلس القروي فيها ليصبح مجلساً بلدياً فانهم يستفسرون ماذا جرى لهذا التنسيب ومتى يصبح في القنية مجلسها البلدي الخاص. بما وكذلك فانهم عاتبون على ايصال الكهرباء [...] يسكن بينما يوجد حي [...] كهرباء هو حي «العواجي» وعلى [...] القنية التي تخصهم [...] لانهم يعيشون [...] ليسوا بحاجة الى مركز امن [...] تابعون لمركز امن «السخنة» [...] من بقية المراكز الامنية [...] اليهم. ولكنهم يطالبون [...] تكون المواصلات [...] ولبعض المدرسات [...] لتدريس بناتهم من [...] «السخنة» ...

في الهم الوطني



حول قانون الانتخابات النيابية ومبدأ المساواة بين الناخبين

هل يساوي قانون الانتخابات حقاً بين المواطنين في الاقتراع ؟؟

الانتقادات الرئيسية على القانون الحالي تتعلق بغياب العدالة والمساواة في تقسيم حصص الدوائر مما يتعارض مع الدستور الاردني الذي ينص على تساوي المواطنين قانونياً. ورغم النص الوارد في القانون على مبدأ المساواة في الاقتراع بين جميع الناخبين «لكل ناخب نصيب متساو في اختيار النواب» الا ان القانون نفسه، ومن خلال نصوص اخرى وتحت ابواب اخرى، قد نقض مبدأ المساواة هذا، ولم يعتمد مقياساً موحداً وثابتاً في التمثيل والانتخاب بين المواطنين. وللتدليل على ذلك نستشهد بما يلي :-

١- اعتمد قانون الانتخاب المناطق الادارية اساساً لتحديد الحدود الجغرافية للدوائر الانتخابية ولم يعتمد نظام التقسيمات الادارية اساساً لتوزيع الدوائر الانتخابية أو توزيع المقاعد النيابية. فيلاحظ انّ القانون قد شتت هذه المناطق احياناً وجمع بينها في مناطق اخرى دون معيار موحد وواضح.

٢- لم يساو القانون في توزيع المقاعد بين المحافظات او الالوية وفق قاعدة واحدة. فالقانون لم يوزّع المقاعد النيابية حسب نسبة سكان المحافظة الى عدد سكان الأردن ككل، كما لم يعتمد قاعدة موحدة في توزيع المقاعد النيابية في اطار المحافظة الواحدة المقسمة الى مجموعة دوائر.

وعلى سبيل المثال :-

• يبلغ عدد سكان مدينة عمان باعتبارها دائرة انتخابية مستقلة «٩٢٣٨٧٠» نسمة، وقد خصص لها القانون سبعة مقاعد نيابية فقط، بينما التجمعات المحيطة بمدينة عمان والتي يبلغ عدد سكانها «١٩٤٢٤٠»، أي ما يساوي ١/٥ سكان مدينة عمان، فقد خصص لمجموع دوائرها سبعة مقاعد، تماما كمدينة عمان.

اذن فالقانون الذي ينص على المساواة !!! جعل لكل ٢٧ الف ناخب في الدوائر الانتخابية خارج مدينة عمان وتجمعاتها نائباً واحداً يمثلهم، في حين جعل لكل ١٣٠ الف ناخب في مدينة عمان نائباً واحداً فقط.

أي ان القانون قد قرر للناخب خارج مدينة عمان وفي حدود محافظة العاصمة خمسة اصوات مقابل صوت واحد للناخب المقيم داخل مدينة عمان.

• أما بالنسبة للناخبين بين ابناء المحافظات، فقد حدد القانون المقاعد النيابية لمحافظة الزرقاء باربعة مقاعد، ويبلغ عدد سكان هذه المحافظة «٤١٩١٠٠» نسمة، في حين خصّص القانون لمحافظة الكرك ٩ مقاعد نيابية، بينما يبلغ عدد سكان هذه المحافظة «١٢٤٢٢٠» نسمة.

وهذا يعني ان المشروع خصص لكل مائة الف ناخب في الكرك نائباً واحداً يمثلهم؟ أي ان القانون قرر للناخب في محافظة الكرك ٨ أصوات في مقابل صوت واحد للناخب في محافظة الزرقاء.

فماذا تعني كل هذه الاستشهادات؟؟ ببساطة ان عدد الاصوات التي يتمتع بها الناخب في مختلف الدوائر ليس متساوياً. وهذا يتعارض مع المبادىء الديمقراطية ويخالف مبدأ المساواة بين الناخبين ومبدأ المساواة في التصويت.

إنّ تطبيق مبدأ المساواة في التصويت يتطلب إعادة نظر شاملة في القانون المعمول به وعلى ان يعاد النظر في تقسيم الدوائر الانتخابية على اساس التقسيمات الاداريه من جهة، وبما ينسجم مع نسبة عدد السكان في الدوائر المختلفة، دون تمييز واعتبارات لا علاقة لها بالعدالة او المساواة بين المواطنين حسبما نصّ عليه الدستور.

لقد مرّت عدد من الدول العربيه الشقيقة - بتجارب شبيهة - حيث قامت بتفعيل قوانينها عن العدالة الاجتماعية، وبما يتناسب ومصالح الفئات الحاكمه ولكن النتائج كانت غير متوقعة .. حيث تفاقمت المشاكل والازمات وتنالت الانفجارات وزعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي ... وبات من الصعب حقاً معالجة الخراب الناشىء عن هذه الاخطاء فهل نحن بصدد مراجعة ديمقراطيتنا السياسية؟ وإعادة النظر في اسس العدالة الاجتماعية ؟؟ من اجل استقرار وعافية هذا البلد الصغير الفتيّ.؟

في زيارة ناجحة لاحزاب المعارضة الى دمشق :

مبادرة لعقد مؤتمر شعبي عربي لمناهضة الاستسلام والتطبيع

اصدرت احزاب المعارضة الوطنية الاردنية بياناً بمناسبة انتهاء زيارتها الى سوريا جاء فيه انه بدعوة من الجبهة الوطنية التقدمية في سوريا قام وفد ممثل لاحزاب المعارضة الوطنية الاردنية في الفترة الواقعة بين ٢٨ - ٣١ تشرين اول الماضي، بزيارة الى دمشق وذلك استكمالاً للجهود الشعبية الحزبية الاردنية السابقة في اطار التشاور حول الاوضاع العربية بعامة، وفي اطار جهود احزاب المعارضة لتنقية الاجواء العربية والعمل من اجل استعادة التضامن العربي كاحد الوسائل الكفاحية الاساسية لمجابهة المخططات الامريكية الصهيونية ضد قضايا امتنا المصيرية، وقد جاءت هذه الزيارة بعد زيارة موسعة الى بغداد، وفي اطار التخطيط للقيام بزيارة مشابهة الى اقطار عربية اخرى.

وقد كانت القضايا الرئيسية التي بحثت : اولاً : مبادرة من احزاب المعارضة الوطنية الاردنية بالتشاور لعقد مؤتمر شعبي عربي بهدف رص الصفوف الشعبية العربية المناهضة للاستسلام والتطبيع مع العدو الصهيوني. وثانياً :تعزيز وتصليب ودعم الموقف السوري في اطار الجهود المبذولة لتحقيق سلام شامل يعيد الحقوق العربية والفلسطينية كاملة غير منقوصة، وثالثاً: توثيق العلاقات العربية العربية وخصوصاً بين سوريا والعراق، وسوريا والاردن على مختلف الاصعدة. وقد حرصنا في المعارضة الاردنية على شرح التجربة الشعبية الاردنية في رص الصفوف والتوحد لمجابهة خطط الأعداء. كما تمثل ذلك في المؤتمر الشعبي الأردني ومؤسساته القائمة والدعوة لتعميم هذه التجربة بالمثل في الجهود العربية الشعبية في المجابهة.

واضاف البيان اننا نقيم ان الزيارة كانت ناجحة جداً. فلقد استمعنا الى الجانبين الرسمي والشعبي الحزبي السوري .. واستمعوا لنا في اجواء من التفاهم المتبادل بالحرص على قضايا امتنا العربية .. وتطوير الجهد الشعبي العربي المناهض المتبادل بالحرص على قضايا امتنا العربية .. وتطوير الجهد الشعبي العربي المناهض للسياسات الامريكية الصهيونية، بعيداً عن الموسمية والهبات التي تجيء كردود فعل على الاحداث. كما خرجنا بانطباعات جدية بأن سوريا مستعدة لكل التهديدات التي توجهها اليها الدولة العبرية الغاصبة وان هذه التهديدات لن تنال من الموقف السوري الثابت. ان جميع اعضاء الوفد قد عادوا مرتاحين للتاكيدات السورية الرسمية حيال موضوع العلاقات العربية وخصوصاً مع العراق والاردن، فلقد اكد الرسميون الذين التقينا بهم وعلى راسهم الرفيق عبد الحليم خدام والرفيق عبدالله الاحمر اللذين مثلا الحزب والدولة والاخوة في قيادة الجبهة الوطنية التقدمية. بان تقسيم العراق خط احمر بالنسبة لسوريا وان الخلافات السابقة لم تعد عنصراً في تحديد العلاقات بين البلدين، وان الامور تتقدم باتجاه تطبيع العلاقات من جديد.

وقد ثمن السوريون تجربة المعارضة الوطنية الاردنية في مجابهة التطبيع مع العدو الصهيوني.

لقد كانت الزيارة ناجحة جدا على مختلف الاصعدة، ونحن في المعارضة نثمنها عاليا ونشكر الاخوة والرفاق في سوريا على حسن الاستقبال والضيافة ولسوف نقوم بالاستمرار في هذه اللقاءات والاتصالات التي تقرب فيما بين مختلف وجهات النظر من اجل خير امتنا العربية.

لقاءات على هامش الزيارة

ضمن لقاءات وفد احزاب المعارضة الأردنية الذي زار دمشق برئاسة د. يعقوب زيادين وقع لقاء مع الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

حواتمة رحب بوفد احزاب المعارضة الوطنية الأردنية لما يمثله من نبض الشعب الأردني المساند والداعم في الخندق الواحد الى جانب شعب فلسطين وشعوب الأمة العربية، والمتمسك بالحقوق على الارض العربية المحتلة وحق شعب فلسطين في العودة والدولة المستقلة وتقرير المصير.

كما ثمن دور القوى الاردنية الوطنية والديمقراطية والاسلامية المناهضة للصفقات والاتفاقات الجزئية والداعية لدعم الموقف الوطني الفلسطيني والوطني السوري والوطني الفلسطيني الداعي لمفاوضات قائمة على اساس الشرعية الدولية مما سيقود الى سلام شامل ومتوازن بدلاً من سلام بدون أرض مستقلة وعودة ودولة.

ومن جهة اخرى قابل عدد من اعضاء الوفد السيد رئيس مجلس الشعب السوري عبد الغني قدوره، وعدداً آخر من الشخصيات السورية والفلسطينية واحزاب الجبهة الوطنية التقدمية في سوريا بينهم مفتي الجمهورية وعدد من القادة الفلسطينية بدمشق.

تتمة - رأي الاهالي

ولقد قابل الوفد، وحاور بتوسع وبانفتاح، الحزب الحاكم في سوريا، والجبهة الوطنية التقدمية باحزابها المشاركة في الحكم، والدولة السورية ممثلة بنائب رئيس الجمهورية عبد الحليم خدام .. اي ان الوفد قد حاور جميع الاطراف المعنية بالقرار بما في ذلك مجلس الشعب السوري ممثلاً برئيسه عبد الغني قدوره.

وقد زاد الوفد من عناصر نجاحه انه كان منسجماً جداً فيما بين اعضائه وموحداً بقيادته وموحداً بجميع الافكار والاراء التي طرحها ولم تنشا نقطة خلاف واحدة بين اعضائه مع اعترافنا المعلن اننا نتجنب في كل مكان نقاط الخلاف ذات السمات الايديولوجية او الاستراتيجية ونعكف على سبل وقف التدهور الحاصل في الجبهة العربية ضد الاعداء .. هذا هو الهم الاول.

كما خطت الحركة الوطنية الاردنية خطوة واسعه جداً الى الامام حين عرضت انموذجاً حيا للتجاوز الحساسيات والبحث عن القواسم المشتركة فيما بين الاطراف العربية، وتناسي الثانوي في سبيل الرئيسي. حيث شارك بالوفد وبفعاليه حزبا البعث العربي الاشتراكي، وجبهة العمل الاسلامي، بما لها من علاقات كانت متوترة في السابق.

ولقد استقبل السوريون وفدنا بحماس ورغبة اكيدة بالتجاوب مع ارادتنا وطروحاتنا ومبادراتنا ولسوف تتابع الحركة الوطنية الاردنية على قاعدة النجاح الذي تحقق، نجاحات اخرى ما دامت الظروف مهياة.

الصحفيون ضجوا من لوي أعناق الحقائق

في ندوة التشريعات الاعلامية التي عقدت في جامعة اليرموك مؤخراً واثناء عرض الاستاذ عبدالله العتوم لورقته حول وكالة الانباء ودورها في خدمة الاعلام بَين أن القضايا التي تم تحويلها الى القضاء حسب آخر احصائية قامت بها دائرة المطبوعات والنشر مؤخراً في عام ١٩٩٣ كانت حوالي (٣٦) قضية منها تسع قضايا سياسية وفي عام ٩٤ سجلت (٢٩) قضية منها خمس قضايا سياسية وفي عام ٩٥ حوالي (١٩) قضية ومنها (٨) قضايا سياسية ...

وذكر العتوم أن عدد القضايا التي سجلت في عام ٩٦ حوالي (١٣) قضية ولم تسجل أي قضية سياسية ...

هذا التصريح أثار ضجة الصحفيين المشاركين في الندوة خاصة وأن ما لايقل عن عشرة صحفيين تم اعتقالهم في فترة هبة الجنوب على أثر قرار الحكومة رفع أسعار الخبز في آب الماضي وكان من بين المعتقلين اسامة الرنتيسي فؤاد حسين وحلمي الاسمر وطه أبو ردن وركان السعايدة وعليان عليان وغيرهم ..

وهذا العدد يخلو من الحزبيين الذين تم اعتقالهم والمواطنين والسياسيين.

د . فهد الفانك : ـ لم يكافئنا أحد على طاعتنا في محاصرة العراق

● أغضبنا العراق ولم نكسب ود دول الخليج

واصف عازر : العراق كان دائماً صادقاً في تعاملاته المالية

● العراق عمقنا الاستراتيجي ونصف فاتورة البترول العراقي مجاناً

● كتب عليان عليان

اشرنا في عدد «الاهالي» السابق ان الصادرات الأردنية للعراق انخفضت بمقدار (١٤٩) مليون دولار بسبب إقدام الحكومة على تقليص البرتوكول التجاري مع العراق وذلك وفق أحدث الإحصاءات الرسمية .

«الاهالي» توجهت لكل من الدكتور فهد الفانك وللخبير الاقتصادي الاستاذ واصف عازر نائب رئيس اتحاد الغرفة الصناعية لاستجلاء الموقف عبر طرح أسئلة محددة حول اسباب التراجع في حجم الصادرات للعراق وعلاقة ذلك بالتزام الحكومة الدقيق في محاصرة العراق وباستحقاقات وادي عربة ، واستحقاقات الإنفتاح على دول الخليج واعادة العلاقة معها الى سابق عهدها على حساب العراق ، وانعكاسات ذلك كله على النمو الإقتصادي في البلاد وعلى الاستثمارات الصناعية والتجارية .

الدكتور فهد الفانك

الدكتور فهد الفانك قال : ـ لقد التزمنا بالحصار المفروض على العراق وقلصنا صادراتنا له مما أدى الى هذا الحجم من الخسارة في الصادرات ، لكننا بالمقابل لم نجن شيئاً . والتزمنا بعملية السلام لكن اسرائيل لاتزال تغلق سوق الضفة الغربية أمامنا وتحول دون المبادلات التجارية بيننا وبين الضفة والقطاع .

واضاف : انه جراء التزامنا بالحصار المفروض على العراق فقد تاثرت شركاتنا ومصانعنا المعتمده بشكل أساسي وكبير على السوق العراقية وانخفض جراء خفض الصادرات للعراق معدل النمو الاقتصادي في البلاد .

ونحن في المحصلة اغضبنا العراق ولم نكسب ود الكويت وبالتالي لم تنفعنا محاباتنا لدول الخليج ولم يكافئنا احد على طاعتنا في محاصرة العراق .

[illegible]

وحول سوق الخليج وما نظر له البعض في انه سيكون بديلاً للسوق العراقية قال الدكتور الفانك : ـ سوق الخليج لم يغلق اساساً حتى يفتح ولم يقاطعنا احد في الخليج بالمعنى الرسمي ... ونحن اصلاً لانستطيع دخول سوق الخليج بمنتجاتنا الصناعية حيث لا تتوفر الحماية ، وحيث لانستطيع منافسة السلع الأمريكية واليابانية والفرنسية والألمانية وغيرها لاعلى مستوى السعر ولا على مستوى الجوده ... بينما كانت السوق العراقية مفتوحة امام صادراتنا وتعطى الاولوية على ما عداها وباعلى الأسعار رغم ان مواصفاتنا اقل جودة من مواصفات سلع الدول الأخرى .

واضاف الدكتور الفانك ان الأردن اصبح سوقاً للسعودية وان صادرات السعودية للأردن تزيد بنسبة ١٤٠٪ عن صادرات الأردن للسعودية .

الاستاذ واصف عازر

الخبير الاقتصادي الاستاذ واصف عازر قال : أن السبب الرئيسي والأهم لتدني حجم الصادرات الأردنية للعراق هو الموقف الامريكي الظالم من العراق الذي يقف وراء قرارات الأمم المتحدة ، وهذا الموقف حال ويحول دون تمكين العراق من تصدير منتجاته وتوفير عملات صعبة تمكنه من شراء متطلباته من المواد والسلع فالعراق بلد غني قادر على تصدير النفط وغيره من المواد هذا من ناحية من ناحية ثانية فان الأردن بإمكاناته المحدودة غير قادر على الاستمرار في تمويل المصدرين سواء للعراق او لغير العراق والمتؤمل مستقبلاً أن ينمو الجهاز المصرفي في الأردن بحيث يصبح قادراً على المساهمة في عمليات التمويل خاصة واننا جميعاً واثقون ان قدرات العراق الإقتصادية الكبيرة وسمعته لاتترك مجالاً للشك في موضوع عدم التسديد .

واضاف الاستاذ واصف عازر : ـ العراق كان دائماً صادقاً في تعاملاته المالية ولم يحدث أن أخل بالتزاماته ، وربما كان هذا هو السبب وراء جعل عدد كبير من الصناعيين يثقون بالتعامل مع العراق ثقة كبيرة . فالعراق هو عمقنا الاستراتيجي ولا يبخل على الاردن ونصف فاتورة البترول العراقي للاردن تقدم مجاناً .

إن حجماً كبيراً من الاستثمارات في الأردن وضع في صناعات تخدم السوق العراقية ، لذلك نطمح أن نرى توسعاً في العلاقات الاقتصادية بين الأردن والعراق وباتجاهين بحيث نتخلص من الشروط المجحفة للأمم المتحدة ولنتمكن من استيراد كثير من المنتجات العراقية كالكبريت الذي يحتاج الأردن إليه بمئات الآلاف من الاطنان وكذلك العديد من المواد والمنتجات العراقية حتى نتمكن من تعظيم الروابط الإقتصادية بين قطرين عربيين تشكلان معاً مرتكزاً اقتصادياً قويا .

انعكاسات الحصار على الإقتصاد الأردني

وحول انعكاسات الالتزام بقرار الحصار على الاقتصاد الاردني قال الاستاذ واصف عازر : ـ ان من نتائج الحصار المفروض على العراق عدم توفير عملات أجنبية تمكن العراق من تسديد اثمان مشتريات كثيرة ، وذلك ادى بالتاكيد إلى انخفاض التصدير الاردني للعراق ، ومما ادى ويؤدي أيضاً إلى إلحاق اكبر الضرر بالصناعات والشركات التي تعتمد بشكل أساس على السوق العراقي والتي لا يسهل عليها إيجاد أسواق بديلة وقد يؤدي إلى اغلاق بعض هذه المصانع لأبوابها وبالتالي إخراج العاملين بها لإضافة أعداد اكبر من العاملين إلى صفوف البطالة التي تشكو الاردن منها ، وبالتالي من المفروض ان تكيف الصناعات الاردنية أوضاعها لكن هذا التكيف يحتاج إلى تكاليف وجهود لا يمكن تنفيذها على المدى القريب .

«حاصرنا انفسنا»

وحول التزام الحكومة بالحصار الاقتصادي المفروض على العراق قال الاستاذ واصف عازر : ـ ان الحصار المفروض على العراق هو في المحصلة حصار علينا ومضر اكبر الضرر باقتصادنا ، ... ويجب ان لانقبل اصلاً بالحصار على العراق وان لا نقبل بفرض الحصار على اي دولة عربية .

واضاف : يجب ان لا نقبل باستمرار الحصار على العراق خاصة وان امده قد طال وغدا بدون مبررات ... وللاسف ان بعض الدول العربية تسارع بمنح الرشوات لهذه الدوله أو تلك كلما ظهرت بادرة أو حديث من قبلها باتجاه رفع الحصار عن العراق ...

[illegible]

● صفحة اسبوعية ترصد مجابهة الاردنيين للمعاهدة والتطبيع ●

مصنع للخياطة في مدينة الحسن الصناعية

العاملات الكادحات دون آلة فقط وكل الشواهد تؤكد انه مصنع اسرائيلي

كتبت : سهير ابو رواق

وتاتي استحقاقات اوسلو ووادي عربة لتودي بحياة الشعب الى الهلاك مع المشاريع الصهيونية الهادفة لتفتيت وحدة المجتمع مستغلة غلاء المعيشة وفيروس الجوع فتيات اردنيات في ريعان الشباب يعملن في مشروع جذوره اسرائيلية وتحت ضغط الحاجة الماسة للقمة العيش .

في مدينة الحسن الصناعية في اربد حوالي ٦٠ مصنع يعمل فيها ما يقارب العشرة آلاف عامل وعاملة برواتب متدنية لاتتجاوز الـ (٥٠) ديناراً فقط ... ومع بداية عام ١٩٩٦ تم انشاء مصنع للخياطة وهو . (مصنع العصر للملابس الداخلية) بتكلفة عالية جداً ورأسمال ضخم ومزود باحدث الالات والتقنيات العلمية الحديثة . فيه ما يفوق الـ (٤٠٠) عاملة بالإضافة الى المهندسين والمراقبين والفنيين وعدد لاباس به من العمال البسطاء .

المالك الحقيقي وصاحب الراسمال للمصنع المذكور اسرائيلي من عرب ١٩٤٨ ويدعى عمر عمر صلاح ويشاركه المساهمين اليهود . وعند بداية عمل المصنع تم اغراء بعض المشرفات البسيطات مادياً بالذهاب الى اسرائيل للتدريب على استخدام الآلات الحديثة في الخياطة ـ وبالفعل حدث ذلك ـ وما زال المصنع حتى الآن يوفد مشرفات شهرياً لاخذ دورة مدتها ثلاثة ايام للتدريب هناك مستخدمين اسلوب الاستمالة العاطفية والنفسية والمادية في ظل غلاء المعيشة وارتفاع الاسعار بالإضافة إلى ان هناك وفود المفتشين الاسرائيلين الذين يزورون المصنع اسبوعياً ويتفقدون سير العمل ليطمئنوا فيما بعد على رؤوس اموالهم المستثمرة فيه لذا تجد الادارة في المصنع دائماً تضع العاملات في حالة استنفار وطوارىء ورعب لئلا ياتي المفتشون الاسرائيليون ويجدون تقصيراً في العمل . واكدت مصادر مطلعة «للاهالي» انه عند التعليم البدائي للعاملات يتم استخدام القماش الاردني للتدريب عليه وبعد أن تاخذ يد العاملة على الصنعة وتتمكن من الخياطة بكفاءة عالية يتم جلب القماش الاسرائيلي الذي يفصل وفق الموديل او الكتالوج الاسرائيلي .

وبعد أن تنتهي العاملات من خياطة الملابس الداخلية بكميات هائلة تعبىء البضائع في كرتونات خاصة تفرز وتختم بعد تغليفها بالعبارة الدولية المعتادة (MADE IN ISRAEL) وتصدر فيما بعد الى الدول الأجنبية او الى داخل اسرائيل وباسعار مرتفعة وبارباح وفيرة .

وتقوم الادارة يومياً باقناع كافة العاملات بانه مصنع ملك لمساهمين اردنيين وليس لليهود علاقة به بتاتاً .

السخرة والعبودية

« وحمداً لله » فقد عادت ايام السخرة والعبودية على ايدي الاقطاعيين اليهود ومع الأسف بمساعدة بعض المتواطئين . حوالي ٤٠٠ عاملة فقيرة يعملن يومياً من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الخامسة مساءاً بشكل متواصل ودون انقطاع وكانهن آلة او ماكنة خياطة دون استراحة ودون مراعاة لابسط الحقوق العمالية ، طبيعة عمل الخياطات صعبة جداً متمثلة بخطوات معقدة وفق المواصفات والمقاييس الاسرائيلية علاوة على المعاملة القاسية من قبل أرباب العمل واما التامين الصحي والضمان الاجتماعي فهي وعود بالهواء حتى المواصلات غير مؤمنة لأغلب العاملات .

الموساد في المصنع

اجواء العمل داخل المصنع جاسوسية (موسادية) الخوف والرعب ولا احد يامن على نفسه حتى من سائقي الباصات وبعض الموظفين الذين يعملون بنظام التجسس والمراقبة على العاملات وفي الآونه الاخيرة لا توظف عاملة جديدة حتى تخضع شخصيتها للفحص والتحريات الكاملة بغض النظر عن الواسطة فالمهم ان تكون عقليتها موافقة للتطبيع واذا كانت لها اطراف او جذور معارضة فمن رابع المستحيلات ان تطا ارض المصنع ...

يتم تهريب ونقل منتجات وبضائع هذا المصنع الى المركز الحدودي ليلاً في اغلب الأحيان ولقد كانت ليلة الثلاثاء ٢٢ / ١٠ / ١٩٩٦ ليلة سوداء على الطالب حسن محمد صبيحات ١٦ عاماً سكان البويضة في محافظة اربد والذي يدرس في مركز تدريب مهني الرمثا المحاذي تماماً لمدينة الحسن الصناعية والمأساة كما روتها والدة هذا الطالب بعيون دامعة مقهورة حيث قالت : ـ في تلك الليلة المشؤمة وعند قيام الشاحنات بنقل البضائع الى المركز الحدودي سقطت على الشارع كرتونة تحتوي عينة من بضائع المصنع وفي عتمة الليل لم يرها احد وفي صباح الاربعاء ٢٣ / ١٠ / ١٩٩٦ وعندما ذهب ابني للدراسة في مركز تدريب مهني الرمثا شاهد الكرتونة ملقاة على الارض فاقترب منها وحاول لمسها وحينئذ قام امن المصنع باعتقاله وهو الآن موجود في سجن مخابرات اربد متهماً بالسرقة .

التكتم الحكومي

في زيارة سابقة قام بها رئيس الوزراء عبد الكريم الكباريتي الى مدينة الحسن الصناعية وبالذات إلى (مصنع الليزر ومصنع العصر للملابس الداخلية) نفى تماماً ان يكون لمصنع العصر جذوراً اسرائيلية وحصل تعتيم اعلامي واضح حول هذا الامر .

وايضاً استعلامات محافظة اربد ترفض اعطاء رقم هاتف المصنع تاركة ذلك لتقديرات ادارة مدينة الحسن الصناعية ...

مدير مصنع العصر للملابس الداخلية في الاردن يرفض بتاتاً دخول الصحافة الى المصنع والحديث معها بالإضافة إلى ان التعليمات والأوامر مشددة على الموظفين بان لا يخبر احد برقم الهاتف او باسم [illegible] لاي شخص كان .

موظف استعلامات [illegible] عابس وباسلوب جلف [illegible] «الأهالي» وبالحرف الواحد : تغلبي حالك فهذا المصنع [illegible] خاص)

من منافع «وادي عربة»

عمالة أردنية في «اسرائيل» وشيكات بدون حقوق !!

تشير المصادر الصحفية انه يوجد في اسرائيل اكثر من «٤٠٠» الف عامل فلسطيني واردني وما يزيد عن «١٠٠» الف عامل اجنبي يعملون دون تصاريح عمل اما الراتب الذي يتقاضاه العامل الاردني فانه لا يقل عن ٣٠٠ دينار اردني «٤٥٠ دولار» وهو ما يعادل راتب مهندس او استاذ جامعة في الاردن ويتقاضى هذا العامل راتبه مباشرة من صاحب العمل ومنهم من يحصل عليه من المقاول الاسرائيلي وآخرون من المقاول الاردني ..

وخلال السنوات الست الاخيرة ازداد بصورة واضحة عدد العمال الاجانب في اسرائيل ـ المقصود غير الفلسطينيين ـ فارتفع من «١٦٠» الف عام ١٩٩٠ الى «٢٤٥» الف عامل عام ١٩٩٦ وهم من البرتغال ، رومانيا ، تايلاند ، سيريلانكا ومن بينهم «١٠٠» الف حسب ما ذكره وزير العمل الاسرائيلي ولا يحملون تراخيص عمل بل ان تاشيرات دخولهم انتهت منذ مدة طويلة ولعل السبب الرئيسي في هذه القفزة العددية هو الاغلاق الاسرائيلي للضفة والقطاع والذي بدأ متقطعاً في حرب الخليج ثم اصبح شاملاً في آذار عام ١٩٩٣ وشهد لتسهيلات وتخفيضات ثم تشديدات وذلك حسب الاوضاع الامنية اي بتناسب عكسي مع الهجمات الاستشهادية الفلسطينية ضد اسرائيل وتؤكد المصادر ان النجاح النسبي للعمال الاردنيين في اسرائيل هو السبب المباشر امام اصطفاف اكثر من «٥٠٠» اردني كل صباح امام السفارة الاسرائيلية التي لا تستجيب لاكثر من مئة تمنحهم التاشيرات وتحدد مدة الاقامة باسبوعين وبضمانات مالية وتحديد اسماء الاقارب وعناوينهم في القدس او داخل الخط الاخضر وارقام بطاقات هوياتهم وذلك لضمان العودة بعد انتهاء المدة ..

ومن المتوقع ان اتفاقاً بات وشيك التوقيع بين الاردن واسرائيل على استيراد عمال اردنيين في المواسم الزراعية وبمعنى آخر تنظيم دخول العمال للقضاء على ظاهرة التسلل عبر التاشيرات وتخشى الدوائر الاسرائيلية من تزايد ظاهرة العمال العرب غير الفلسطينيين في اسرائيل وتحولهم الى جالية لا سيما بعد ان اكتشف مقاول العمال الاسرائيليين بان اجور العمال العرب ارخص كثيراً من امثالهم الفلسطينيين .

ويعمل الغالبية [illegible] اسرائيل بعد وقوفهم لياماً وساعات [illegible] الحواجز للحصول على تصاريح [illegible] ويلقى القبض اسبوعياً على [illegible] بتهمة دخول اسرائيل دون [illegible] بحيث تفرض غرامات [illegible] «٥٠٠» دولار ولكن هذا الامر [illegible] لان العمل في الضفة مفقود [illegible] فبراتب لا يسد الرمق .

غير ان ارباب العمل الاسرائيليين يفضلون العامل الفلسطيني [illegible] على درجة كبيرة من الخبرة والتجربة فضلاً عن اتقانه للغة العبرية [illegible] يتخوفون من الاغلاقات [illegible] باتوا يميلون الى العامل الاجنبي [illegible] الاجانب ١/٧ من سكان مدينة [illegible] بواقع «٧٠» الف عامل في [illegible] وحدها ويتسببون بمشاكل اجتماعية

كذلك فان اربعة عشر الف [illegible] اردني يعملون في اسرائيل دون [illegible] من بينهم عشرة آلاف يسكنون [illegible] الغربية وينطلقون منها عبر [illegible] الطويلة لا يمكن مراقبتها [illegible] وينطلقون من هناك الى المدن الاسرائيلية الى جانب اربعة آلاف يبيتون في [illegible] وغالباً في القرى والمدن العربية في [illegible] والمثلث .

وقامت الشرطة الاسرائيلية باعتقال اكثر من «٣٠٠» عامل [illegible] اردنيين في الناصرة وتم [illegible] وزودت السفارة الاسرائيلية [illegible] بعدم منحهم تاشيرات مستقبلاً .

ويعمل الأردنيون في اسرائيل باعمال الزراعة والصناعة [illegible] المجالات باجور زهيدة [illegible] الاسرائيلي من عشرين الى [illegible] يومياً .

وهناك طلب على العمالة الاردنية [illegible] اسرائيل لانهم لا يطالبون بالحد الادنى من الاجور واذا كانوا لا يحصلون [illegible] الضرائب فهم لا يحصلون على [illegible] القانونية من تعويضات على [illegible] الخدمة او اصابات العمل او [illegible] ثمن المخالفة للتواجد في اسرائيل بصورة غير شرعية .

مصادر المعلومات

١) مجلة «المجلة» [illegible] في لندن عدد ٨٦٦ تاريخ ٢١/ ايلول / ٩٦

٢) مجلة الاسبوع العربي [illegible] عدد بداية ايلول

في « الشرق الاوسط » وَلِدٌ تحت الشمس يحكم المنطقة والثقافة العربية تم اختراقها قبل الاتفاقيات بـ « أولاد » ...

● بقلم تيسير نظمي

قدم الكاتب الفلسطيني فواز تركي نصيحة للقارىء الغربي في مستهل كتابه وسيرته الذاتية « المجتثون . يوميات منفى فلسطيني » الصادر في طبعته الثانية عام ١٩٧٤ في كل من لندن ونيويورك بان لا يلجأ الطرفان الفلسطيني واليهودي الاسرائيلي للتاريخ . لان في اللجوء إليه مضيعة للوقت وتزييف للحقائق . حيث قال ان بامكان كل مؤرخ أن يدعي حقاً تاريخياً في هذه البقعة الجغرافية او تلك وبامكان مؤرخ يهودي ارثوذكسي ان يطوع أحداث ووقائع تاريخية لمصلحة ما يراه ووفق ايديولوجيته [illegible]

لغات . ولا كتاب كاثلين كنون «علم الآثار في الأرض المقدسة» ـ حتى طبعته الثالثة عام ١٩٧٠ ولا كتاب المتحف البريطاني لاثنين من الباحثين الانجليز الصادر عام ١٩٩٠ تحت عنوان «علم الآثار والتوراة» ولا كتاب بيتر جيمس «قرون الظلام» ـ ١٩٩١ ـ ولا كتاب توماس تومسن «التاريخ المبكر للشعب الاسرائيلي» ـ ١٩٩٢ ـ ولا كتاب كيث وايتلام الذي كتبت عنه الصنداي تايمز قبل نحو التسعة شهور وكل هذه الكتب تنحو نحو نصيحة فواز تركي لهم بان لا فائدة ترتجى من تقليب الأرض والتاريخ والشعوب لتبرير التوسع والاستعمار والهيمنة على المقدرات والتطلعات والتحولات التي يريد اليهودي المجتهد بنيامين ان يجرب شطارته فوقها وفوق ما تقوله دون أن يكلف خاطره بقراءة [illegible]

عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية ابو ليلى لـ «الأهالي» :

لتمريرها .. اتفاقية الخليل الجديدة تنتظر القرار السياسي من السلط

انتفاضة ايلول الماضي بروفه للوصول الى الانتفاضة المتواصلة

اكد عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين قيس السامرائي - ابو ليلى - ان هناك عدد من التعديلات قد جرى ادخالها على اتفاق الخليل الاصلي والمسألة الان هي القرار السياسي لتمرير هذه التعديلات من الجانب الفلسطيني .

واضاف ابوليلى في حوار شامل لـ «الأهالي» انه يجب النظر الى انتفاضة ايلول الماضي كبروفة سوف تعقبها بروفات اخرى للوصول الى انتفاضة جديدة متواصلة .

فيما يلي نص الحوار

● حاوره : اسامة الرنتيسي

* الرفيق ابو ليلى ، انت قادم من رام الله ، هل لك ان تطلعنا على الاوضاع في الضفة والقطاع ، وانعكاسات ما يجري على مسار التسوية / قضية الخليل / النفق / انتفاضة القدس / التنازلات الفلسطينية ؟

- الوضع الفلسطيني الجماهيري يتنازعه اتجاهان ، الاول الشعور مجدداً بقدرة الجماهير ان تمسك زمام امورها بيدها وأن يستعيد مسار الانتفاضة بكل ما حققته لشعبنا من مكاسب وانتصارات خصوصاً بعد ان ابرزت احداث الاسبوع الاخير من ايلول الماضي حقيقة ان خيار الانتفاضة لايزال خياراً قائماً وممكناً ، بل اكدت انه الخيار الواقعي الوحيد الذي يشكل بديلاً ملموساً لاتفاقات اوسلو وما انتجته من واقع مأساوي.

اما الاتجاه الثاني فهو الشعور بالنقمة والالم بسبب من استمرار نهج التفريط والتنازلات الذي اهمل الاستفادة مما حققته انتفاضة ايلول وبدد نتائجها واغرق القضية مرة اخرى في دوامة مفاوضات اوسلو التي يجري فيها انتزاع تنازلات جديدة من الجانب الفلسطيني حيث انه تحت ستار البحث في الترتيبات الامنية لتطبيق الاتفاق يجري في الواقع اعادة التفاوض على الاتفاق نفسه بعناصره الامنية والدنية .

* الا ترى ان حالة الاحتقان الشديد التي يعيشها الشعب الفلسطيني تفتح الآفاق لانفجارات جديدة مثلما حدث في انتفاضة القدس بعد فتح النفق في ضوء الاغلاق وتردي الاوضاع الاقتصادية وعودة غول الاستيطان والتسامح في تقديم التنازلات عن الحقوق ... ؟

- يجب ان ينظر الى انتفاضة ايلول الماضي كبروفة اولى سوف تعقبها بروفات اخرى تصل الى اللحظة التي يستعاد فيها الاجماع الوطني على ضرورة استئناف الانتفاضة لان استمرار تواصل الانتفاضة صعب بدون اجماع وطني فإن فترات من الهدوء المؤقت ليست فقط متوقعة بل طبيعية ، ولكن هذا لا يلغي حقيقة انه تحت ستار الهدوء الظاهري يتواصل تعميق النقمة الشعبية على هذا الواقع الذي انتجه تطبيق الاتفاقات بما تقدمه من غطاء للسياسات الاسرائيلية التوسعية والاستيطانية المتناقضة بحدة مع ابسط مصالح شعبنا الحياتية فضلاً عن حقوقه الوطنية . هذه النقمة تتجمع وتتراكم بفعل احتدام التناقض الموضوعي بالمصالح بين شعبنا وبين الاحتلال وهي ستفرض في النهاية على القوى الوطنية ان تعيد تنظيم صفوفها وتوفر الشرط الذاتي الضروري لانطلاق انتفاضة جديدة متواصلة.

* كرافعة رئيسية في الحراك الفلسطيني المعارض - اقصد الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين - ماذا تفعلون في مواجهة ما يجري من تفريط وتنازلات ؟

- الرئيسي فيما يقع علينا من مهمات هو الانخراط بكل طاقة وجهد ممكن في عملية اعادة تنظيم الحركة الجماهيرية واعدادها لمواجهة الانطلاقات الجماهيرية القادمة بصفوف موحدة ومنظمة مما يمكن من ادامتها . هذا يضع مهمات معينة على عاتق كل فصيل من جهة وهو من جهة اخرى يملي على فصائل المعارضة ان توحد صفوفها لتكون الرافعة التي تنهض بوحدة جميع القوى الوطنية والاسلامية على اسس برنامجية وسياسية ونضالية مشتركة .

نحن لاننظر الى اتفاق قوى المعارضة ووحدة عملها بصفته بديلاً عن الاجماع الوطني بل نعتبره رافعة لاعادة بناء الاجماع الوطني . فقد اثبتت احداث ايلول ان امكانية توحيد الشعب بكل قواه الفاعلة هي امكانية قائمة بالرغم مما تمليه الاتفاقات على السلطة من التزامات مجحفة .

اذن نبذل جهدنا الان من اجل توحيد قوى المعارضة الديمقراطية وبالتحديد الجبهتين الديمقراطية والشعبية ومن اجل لقاء سائر فصائل وشخصيات المعارضة على خطة عمل تستهدف انهاض الحركة الجماهيرية واعادة بناء الاجماع الوطني مما يتجاوز اوسلو ويفتح الطريق لحل متوازن يؤمن الحد الادنى من حقوق شعبنا .

* هل تعتقد رفيق ابو ليلى انه بقي شيء من القواسم التي قد تجمع حواراً وطنياً بين جماعة اوسلو وقوى المعارضة الفلسطينية ، في الحوار الذي تدعو له السلطة ؟

- الدعوة للحوار انطلقت من صفوف المعارضة «الديمقراطية والشعبية» ومن حماس . في الواقع لا يبدو ان هنالك لدى مراكز القرار في السلطة حماس جدي لمباشرة حوار وطني جاد . فالطريق الى الحوار الوطني هو طريق سهل وبسيط وليس بحاجة الى الكثير من اللجان والتمهيدات ذلك لان جميع القوى الفاعلة في صفوف الشعب الفلسطيني تقبل الحوار من حيث المبدأ ولا تضع شروطاً مسبقة عليه وبالتالي فان الطريق مفتوحة لالتقاء جميع هذه القوى بوفود مقررة على طاولة مستديرة لاتفاق على جدول اعمال الحوار والانخراط فيه . وهذا ليس بحاجة الى تشكيل لجان خاصة بل هو بحاجة فقط الى جدية النوايا ولاستعداد لمراجعة نقدية لمسيرة السنوات السابقة .

نحن نعتقد ان الظروف الجديدة التي تولدت من جهة بعد ان وصلت مسيرة اوسلو الى طريقها المسدود في ظل تعنت حكومة نتنياهو ، ومن جهة اخرى بسبب من اقتراب نهاية الفترة الزمنية المحددة لما يسمى بالمرحلة الانتقالية وبروز استحقاقات مرحلة الوضع الدائم ، نحن نرى ان هذه الظروف الجديدة تتطلب بحثاً بين جميع قوى الشعب الفلسطيني السياسية لمحاولة الوصول الى قواسم مشتركة ، وبرأينا ان الوحدة الوطنية التي جسدتها هبة ايلول [illegible] وضرورة الحوار لصيانة منجزاتها والبناء عليها ببلورة صيغة تمكن من استعادة الوحدة الوطنية وهذا يجعل الحوار ضرورياً [illegible] النظر عن النتائج الفورية التي [illegible] اليها ، السلطة هي الجهة التي بالدرجة الاولى ان تتخذ قراراً [illegible] بالمشاركة في هذا الحوار .

* عودة الى موضوع الخليل ، يرشح من معلومات يؤكدها المفاوض الفلسطيني [illegible] حتى ليبدو الامر ان هناك اتفاقاً جديداً يجري بحثه ، ما هي معلوماتك عن وضع الخليل؟

- في الواقع يجري اعادة التفاوض على الاتفاقية بكاملها تحت ستار [illegible] تطبيق الترتيبات الامنية ، [illegible] الانتشار في الخليل معظمها [illegible] ترتيبات امنية فعندما يعاد البحث [illegible] الترتيبات الامنية فانت تعيد البحث [illegible] كل الاتفاقية وهذا ما هو واقع.

ثمة عدد من التعديلات التي جرى ادخالها على الاتفاق الاصلي ، والمسألة الان هي القرار السياسي لتمرير هذه التعديلات من الجانب الفلسطيني.

الاستاذ ابراهيم بكر ل «الأهالي»

من يلغي «وقف الخليل» كافر ومصيره جهنم وبئس المصير

مفاوضات الخليل فرصة سانحة لاسقاط نتنياهو ... ولكن !؟

● كتب عليان عليان

قال الاستاذ ابراهيم بكر في حديث اجرته معه «الاهالي» «ان اتفاق الخليل الذي وقعته سلطة الحكم الذاتي مع اسرائيل قبل اكثر من عام ينطوي على آثار سلبية واخطار جسيمة قد تؤدي الى الغاء «الانحلاء - الوقف» الذي منحه النبي محمد «صلعم» والذي اكده الخليفة عمر بن الخطاب بعد وفاة الرسول ، اذ انه لا يجوز لمسلم على وجه الارض ان يلغي ما صدر عن النبي محمد ، وإذا فعل ذلك فانه لا يبقى مسلماً وينتقل الى الكفر وبعد ذلك الى جهنم وبئس المصير .

واضاف : هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ نص على جلاء اسرائيل عن الاراضي التي احتلت في حرب حزيران ١٩٦٧ ويشمل ذلك القرار القدس الشرقية والخليل وعموم الضفة الغربية وقطاع غزة ، في حين ان الاتفاق الذي وقعه ياسر عرفات مع الاسرائيليين تخلى عن قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ وعن وثائق مؤتمر مدريد ومرجعيته ، تخلى عن كل شيء مقابل ان يصبح عرفات رئيساً لسلطة الحكم الذاتي الاداري المحدود .

«اعادة التفاوض»

وحول ادعاءات عرفات وفريقه المفاوض في ان المفاوضات الجارية الآن بصدد الخليل تهدف الى ايجاد آليات لتطبيق اتفاق ١٩٩٥/٩/٢٨ وانها لا تهدف الى اعادة التفاوض حول الاتفاق نفسه ... قال الاستاذ ابراهيم بكر :-

ما يجري حالياً هو اعادة للتفاوض على اتفاق الخليل وقد تم تجاوز الاتفاق الذي وقعه وفد سلطة الحكم الذاتي مع حكومة رابين - بيريز .

واضاف :- مع انني لست موافقاً على اتفاق الخليل «٩٥/٩/٢٨» ، لكنني اقول :- كان يجب على عرفات ووفده المفاوض ان يتمسكوا تمسكاً كاملاً بالاتفاق بشأن الخليل الذي وقعوه مع حكومة رابين - بيريز ، وان يقتصر امر المفاوضات الحالية على اعادة الانتشار في مدينة الخليل وعلى ازالة المستوطنات في مفاوضات المرحلة النهائية .

وقال ايضاً :- ان موافقة السلطة على إعادة التفاوض بشأن اتفاق الخليل يكشف عن ضعف متناهي مسيطر على ذهنية عرفات وذهنية من حوله في السلطة ، وينسحب ذلك على الوفد المفاوض .

«فرصة لاسقاط نتنياهو»

وكان على عرفات والوفد المفاوض الذين يتحكمون الآن بالقرار الفلسطيني ان يتخذوا من هذه المفاوضات فرصة كبيرة وحاسمة لاسقاط حكومة نتنياهو وجعل نتنياهو ينزوي في بيته ويرفض مقابلة الناس ، ويقع تحت تأثير حالة سوداوية كما جرى لاستاذه مناحيم بيجن حين تخلى عن رئاسة الوزراء وعزل نفسه في بيته ومات مهموماً منقطعاً عن الناس بعد ان فشل في «القضاء على المقاومة الفلسطينية» في العملية الاجرامية عام ١٩٨٢ عندما اجتاح الجيش الاسرائيلي جنوب لبنان وحاصر بيروت ، وحين خرج الجيش الاسرائيلي من بيروت ومعظم الجنوب وعاد خائباً .

واضاف ايضاً : لو يستجمع ياسر عرفات اعصابه ويسير في الطريق الصحيح ويتخذ من اسس مؤتمر مدريد مرجعية له والمتمثلة بقراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، ٣٣٨ لفرض على نتنياهو نفس المصير والمأزق الذي وجد فيه بيجن نفسه ومات حزيناً مهموماً .

وهذه فرصة تاريخية نادرة امام عرفات لالحاق الهزيمة باليمين الاسرائيلي المتحالف مع اقصى قوى التطرف المتمثلة بالاحزاب الدينية العمياء التي تعيث فساداً في شوارع الخليل ولا تخفي نواياها حول ما يدبر من شرور ومذابح في الخليل .. ولقد شاهدنا جميعاً على التلفزيون الاسرائيلي كيف هاجم المستوطنون بعض اعضاء الوفد المفاوض ، وحيث لم يسلم من شرور ووقاحة هؤلاء المستوطنين الحاقدين . النائب في الكنيست يائيل ديان ابنة موشيه ديان الذي كان وزيراً للحرب الاسرائيلي عام ١٩٦٧ ، والذي لولاه لما كان هؤلاء اليهود المتدينين والمتطرفين في المكان الموجودين فيه حالياً بسبب دوره في حرب ١٩٦٧ وما قبلها وما بعدها .

«مبررات لتقديم التنازلات»

وندد الاستاذ ابراهيم بكر . بمحاولات ياسر عرفات تحميل المسؤولية لرئيس بلدية الخليل بقوله :- اما ان يأتي عرفات ويتحدث لوكالات الانباء وللصحفيين والمراسلين الاسرائيليين في غزة في ان رئيس بلدية الخليل لم ينفذ ما سبق وان طالبه به ، وانه لو نفذ تعليمات عرفات لما جرى ويجري في الخليل .. فهذا كلام مكشوف يستهدف تبرير التنازلات التي اقدم عليها .

واضاف : اما حديث عرفات في ان اهل الخليل باعوا بيوتاً للمستوطنين ، فهو حديث رخيص ومردود على عرفات نفسه ، وان عرفات بمثل هذا الكلام يزود المستوطنين والحكومة الاسرائيلية بالحجج المطلوبة لاعادة النظر بما سبق وان اتفق عليه مع حكومة رابين - بيريز بشأن مدينة الخليل .

«اية مراحل ؟»

وفي اجابة على سؤال فيما اذا كانت اتفاقات اوسلو تندرج في اطار تكتيك المراحل التي تفضي الى قيام دولة فلسطينية مستقلة وفق مزاعم فريق اوسلو قال :- ما يقولونه كذب ولا يندرج اطلاقاً في اطار تكتيك المراحل واتفاقات اوسلو لا توفر اي بعد سيادي .

انهم مستعدون ان يعطوا عرفات دولة في غزة ، التي قال عنها رابين ابان الانتفاضة « فليبلعها البحر » .... نعم انهم قد يعطونه دولة في غزة ، .... وغزة ليس فيها شيء الآن بعد ان اخذ اليهود منها ارض النواصي الزراعية وفقاً لاتفاقات اوسلو

«انتقاد موقف المعارضة»

وحول تقييمه لموقف المعارضة الفلسطينية في مواجهة التحديات والاخطار الناجمة عن اتفاقات اوسلو قال ان المعارضة مقصرة في اداء دورها وانها لم تستجب للتحديات التي فرضتها اتفاقات اوسلو .. وابدى انتقاده لمشاركة بعض قوى المعارضة في دورة المجلس الوطني الفلسطيني الاخيرة في غزة ، والتي تم فيها تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني وقال :- لقد ارتكبت هذه القوى خطأ تاريخياً بمشاركتها في هذه الدورة وانها ساهمت في [illegible] النصاب واعطاء الشرعية [illegible] ومانجم عنها

«حوار غير ذي جدوى»

وحول موقفه من دعوة السلطة الفلسطينية للحوار الشامل وكذلك مبادرات القوى الديمقراطية [illegible] الخصوص قال :- اي حوار وطني [illegible] الذي يدعو اليه ياسر عرفات بعد تغيير الميثاق ، حوار مع كل من محمود عباس وحسن عصفور وغيرهم من مهندسي اوسلو المتنكرين لمرجعية مدريد وقرارات الشرعية الدولية ؟

وفي اجابة على «ملاحظة» حول [illegible] الشعبية والديمقراطية وضعتا شروطاً واسس للحوار تستند بشكل اساسي [illegible] اجراء مراجعة لمجمل نهج [illegible] اوسلو ، والى البرنامج الوطني الفلسطيني قال :- ان ياسر عرفات [illegible] تحكمه اسس وضوابط وتجربة [illegible] معه واضحة ، ويجب ان لا [illegible] بدعواته .

وخلص «الاستاذ ابراهيم بكر» [illegible] نهاية اللقاء الى ان المخرج والحل [illegible] الاعتبار للحقوق الوطنية الشرعية للشعب الفلسطيني يكمن في وضع القضية في اطارها القومي والاسلامي وعدم حصرها في النطاق القطري [illegible] مشيراً الى ان القادة الكبار امثال صلاح الدين والظاهر بيبرس وقطز لم يكونوا عرباً.

في محاضرة حول شؤون اللاجئين :-

مطلوب التركيز على شرط الحماية لان العودة عنصر اساسي فيه

عقد حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» ندوة حول النظام الدولي لحماية اللاجئين شارك فيها عدد من المختصين .

وقد استعرض المنتدون النظام الدولي لحماية اللاجئين ونشاته بعد الحرب العالمية الثانية مشيراً الى ان الاعلان الخاص باتفاقية اللاجئين والنظام الدولي لحماية اللاجئين عام ١٩٥١ قد استثنى منه - للاسف - اللاجئين الفلسطينيين رغم حضور كل من مصر والعراق اجتماعات الامم المتحدة التي اقرت فيها هذه الاتفاقية وفرق الخبير الدولي لشؤون حماية اللاجئين بين دور وكالة الغوث «الانروا» المعنية بشؤون اللاجئين الفلسطينيين وبين النظام الدولي الخاص بحماية اللاجئين في العالم ، مشيراً الى ان الانروا معنية فقط بتقديم الاغاثة والمساعدات والتشغيل للاجئين الفلسطينيين ، ... في حين ان نظام الحماية الدولي يشمل مسألتين هما الحماية والقيام باعمال الاغاثة والمساعدة للاجئين في العالم

واضافوا :- انه جرى عام ١٩٦٧ استكمال الاسس القانونية والوثائقية الخاصة بحماية اللاجئين وذلك بتضمين الاتفاقية ونظام الحماية مهمتين اساسيتين هما : العودة الطوعية للاجئين والقيام باعمال الاغاثة والمساعدة على نطاق واسع

وقال المشاركون ايضاً :- رغم ان طابع نظام الحماية الدولي انساني الا انه يحمل مضموناً سياسياً من خلال تأكيده على عودة اللاجئين والتزامه بتنفيذ هذه العودة وحماية اللاجئين حتى بعد عودتهم .... في حين ان عمل الانروا يقتصر على الجانب الانساني فقط ، اي تقديم المساعدات والتشغيل للاجئين الفلسطينيين ، ولا يشتمل على تنفيذ حق العودة للاجئين الفلسطينيين .

واشار المتحدثون وباسف بالغ :- ان النظام الدولي لحماية اللاجئين بابعاده الانسانية والسياسية الواسعة مجهول في البعدين الفلسطيني والعربي ، بعكس الاوساط الاقليمية الاخرى . وانه كان على الدول العربية التي حضرت اجتماع الامم المتحدة عام ١٩٥١ ان تضغط باتجاه شمول اللاجئين الفلسطينيين بنظام الحماية حيث جرى آنذاك في المادة «٣» من النظام الدولي لحماية اللاجئين استثناء اللاجئين الفلسطينيين من الحماية الدولية .

وتساءلوا هل جرى ذلك نتيجة تواطؤ من قبل الدولتين العربيتين اللتين حضرتا لقاء ١٩٥١ ام نتيجة جهل ..أم كلاهما ؟

واشار المنتدون الى ان الامم المتحدة في التطبيق العملي خلال «٤٥» سنة من انشاء النظام الدولي لحماية اللاجئين تعاملت مع موضوع اللاجئين في العالم بسخاء ، فهي لم تكتف بوضع اللاجئين تحت مظلتها . بل اضافت النازحين لتشملهم بالرعاية والحماية . ... ثم طورت عملها في الممارسة وتقدمت خطوة للامام ووضعت العائدين تحت حمايتها ... اي انها بعد ان تقوم باعادة اللاجئين الى وطنهم تستمر في تقديم اعمال الحماية والرعاية لهم والتأكد من عدم تعرضهم لاعتداءات ومضايقات .

وانتقد المشاركون منظمة التحرير والمجالس الوطنية الفلسطينية لتركيزها على الشعارات السياسية الكبيرة واهمالها لموضوع اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة خاصة وان موضوع اللاجئين هو جوهر القضية الفلسطينية ، وان الميثاق الوطني الفلسطيني الوثيقة الاساسية والاولى في منظمة التحرير هو ميثاق اللاجئين الفلسطينيين .. وقال الدكتور الحسن : ان قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته المتعاقبة لم تأت - وبالاسف - على ذكر اللاجئين الفلسطينيين ...

كما انتقدوا استمرار تجاهل الحكومات العربية ومنظمة التحرير لموضوع الحماية الدولية للاجئين . واستبدال تعبير اللاجئين الفلسطينيين بالعائدين لان ذلك اضر بقضيتهم سياسياً .

وطالب المنتدون الحكومات العربية ومنظمة التحرير بالاقتداء بالافارقة في موضوع الحماية مشيراً الى ان منظمة الوحدة الافريقية اقرت عام ١٩٦٩ ميثاقاً حول اللاجئين الافارقة . وضمنته نصوصاً اتفاق ١٩٥١ وضمنت بذلك مساعدة هائلة وناجحة لاعادة اللاجئين الافارقة وضمان حمايتهم حتى بعد عودتهم.

واستعرضوا المحاولات العربية الرسمية لتطوير تعاملها مع موضوع اللاجئين مشيراً الى ان الجامعة العربية اتخذت قراراً عام ١٩٦٥ حول بروتوكول معاملة اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية . وتكفلت لجنة من الجامعة العربية لتوحيد تطبيق البروتوكول ، لكن الحكومات العربية لم تصل الى صيغة واحدة .

وقال المشاركون ايضاً :- انه جرت ومنذ ست سنوات في عمان محاولات لاعادة طرح موضوع اللاجئين ضمن رؤية جديدة تقترب من عنوان الحماية . ولقيت صداً من قبل الهيئات الدولية .. كما صدر اعلان القاهرة حول اللاجئين والنازحين في الدول العربية .

وطالبوا الحكومات والشعوب العربية باعادة الاعتبار لقضية اللاجئين وحقهم في العودة الى وطنهم من خلال خلق موقف موحد ومتضامن وخلق رأي عام ضاغط باتجاه تفعيل قرار ١٩٤ الذي ينص على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم .

الأهالي
اسبوعية سياسية جامعة
يصدرها حزب الشعب الديمقراطي الاردني « حشد »
المشرف العام: سالم النحاس
رئيس التحرير المسؤول: اسامة الرنتيسي
الادارة والمالية: خليل السيد
التنفيذ الفني : صحصاري
تلفون ٦٩١٤١١
المكاتب: اربد : ت : ٢٧٣٣٩٧ — الزرقاء : ت : ٩٨٤٨٦٠ — مادبا : ت : ٥٥٣٥٤٠ — الكرك : ت : ٢٥٣٦٨٣
الأهالي: جبل الحسين — خلف وزارة الصحة — تلفون ٦٩١٤٥٢ — فاكس ٦٨٦٨٥٧ — ص . ب ٩٩٦٦
الاشتراك : (٢٠) دينارا للمؤسسات — (١٥) دينارا للافراد
الاعلانات : يتفق بشأنها مع الادارة

بحثاً عن حل لقضية اللاجئين

اللغم الموقوت «٣»

● اياد مسعود

الكتاب مستقبل اللاجئين الفلسطينيين (اعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الاطراف واللجنة الرباعية) .

المؤلف : د . سليم تماري

الناشر : مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت) تموز ١٩٩٦

في الصفحات الاخيرة من الدراسة وتحت عنوان «اهمية وضع استراتيجيات بشأن اللاجئين : خيارات صعبة للمفاوض الفلسطيني . يتوقع المؤلف ان تطرح مجموع القضايا الواردة في البند تاسعاً «كاستراتيجيات تفاوضية . ويتوقع القارئ» تصلباً لدى الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني . الاول بفعل الاجماع الاسرائيلي على رفض «حق العودة» . والثاني ليدعم شرعيته » في عيون فلسطينيي الشتات الذين يتوقعون ان تكون لقضيتهم «الاولوية» في جدول اعمال المفاوضات وينبه المؤلف في هذا السياق الى خطورة التعاطي مع القرار ١٩٤ «كتعويذة سحرية» ويفترض ان الطبيعة التكتيكية للمفاوضات المتعددة الاطراف اضافة الى المرحلة الاخيرة من المفاوضات تتطلب إعادة فحص هذه القرارات واعادة تفعيلها على نحو عملي » . كما يتوقع المؤلف ان يكون المفاوضون الفلسطينيون «مكبلين بقيود تشير الى ان قضايا المبدأ والنزوع الايديولوجي مرتبطة بما يمكن تحقيقه والحصول عليه «والقيود الرئيسية» هي :

• بفعل امساكهم بالمعابر سيعمل الاسرائيليون على ابطاء عودة اعداد كبيرة من الفلسطينيين الى مناطق الحكم الذاتي تحت ذرائع اقتصادية وامنية .

• خلق توازن بين وتيرة العودة «الى الضفة الغربية والقطاع » وبين وتيرة الاستيعاب ، بكل ما يتطلبه ذلك من بنى مستحدثة «وزارة للاستيعاب الخ .. »

• تطورات في علاقة سلطة الحكم الذاتي وعدد من الدول العربية المضيفة للاجئين ، خاصة اذا مارس بعضها «لبنان وليبيا «الضغط على اللاجئين «للعودة الى الوطن » قبل نضوج ظروف ذلك ، او اجبار اللاجئين على تحديد موقف بين الرغبة في العودة او الاقامة الدائمة في البلد المضيف قبل توفر ظروف تحديد الموقف ، او رفض الدول العربية ازدواجية الجنسية للاجئين الذين اختاروا الاقامة الدائمة في البلد المضيف .

بناء عليه يقترح المؤلف على المفاوض الفلسطيني ان يأخذ كل هذه العوامل بعين الاعتبار . بما في ذلك ضرورة شن حملة هامة لاقناع الاسرائيليين بان «عودة اللاجئين الفلسطينيين «الى الضفة والقطاع » استناداً الى خطة مرحلية هي في مصلحتهم في نهاية الامر ما دامت هذه العودة ستجعل السلطة «الحكم الذاتي » مستقرة وتعالج بايجابية اوضاع الفلسطينيين السياسية المتفجرة في مخيمات الشتات .

بناء على هذا التحليل يقترح المؤلف الموضوعات التالية «اسساً لاستراتيجية فلسطينية قابلة للتطبيق تجاه مفاوضات اللاجئين » .

حقوق الاقامة والفلسطينيون العائدون

وهو يفترض مفاوضات تتيح منح كافة المساندين «حق الاقامة / المواطنة الفلسطينية » ، يحتاج لموافقة اسرائيلية لانعدام سيادة سلطة الحكم الذاتي على الارض » ويفترض المؤلف ان تقدم «السلطة» تنازلاً في هذا المجال لصالح «امن اسرائيل » . لكنه يحذر في الوقت نفسه من ان تستخدم اسرائيل «الحجج الديمقراطية ذريعة للامن » . كما يقترح وزارة فلسطينية للاستيعاب . كما يفترض مفاوضات فلسطينية مع الدول العربية المضيفة بشأن الذين اختاروا الهوية الفلسطينية ويفضلون الاقامة في الدول المضيفة «بفعل ضعف قدرة الضفة والقطاع وامكانيات السلطة عن استيعاب العائدين » ويقدم المؤلف قاعدة ملتبسة لحق العودة حين يفترض تعريفاً لحق العودة بانه » حق جماعي على ان تكون ممارسته طوعية وقائمة على الاختيار الفردي » .

الفصل بين مساري النازحين واللاجئين

ويقضي الاقتراح بفصل مسار اللجنة الرباعية الخاصة باللاجئين عن مجموعة العمل الخاصة باللاجئين «في المتعددة » وعن مجموعات التفاوض الثنائية التي تتعامل مع لاجئي سنة ١٩٤٨ ، كي لا يغلق مسار ما الطريق على مسار آخر ، ونظراً لتداخل بعض الاوضاع ، اذ حسب تقدير المؤلف فان ٣٠ بالمئة من النازحين عام ١٩٦٧ هم من لاجئي عام ١٩٤٨

وضع اللاجئين في الدول العربية

يقترح المؤلف على م . ت . ف ان تدفع باتجاه منح حق الاقامة الكاملة «لا حق المواطنة بالضرورة » لجميع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان وسورية وباقي الدول العربية المضيفة ، على ان يتضمن هذا الحق الحصول على العمل والحماية القانونية من المضايقات ، وحرية الحراك بما في ذلك حرية السفر خارج البلد والعودة اليه . كما يقترح على اللاجئين ان يكافحوا من اجل الغاء احكام الجامعة العربية التي تحظر على المواطنين العرب حيازة مواطنة عربية مزدوجة ، كي يتاح للاجئين الحصول على المواطنة الفلسطينية ومواطنة البلد المضيف نفسه ، وبالتالي يحافظون على حقهم في العودة وعلى حقهم في الاقامة الكاملة في البلد المضيف .

حق العودة الى اسرائيل - والتعويض

يقترح المؤلف على اسرائيل ان تستوعب داخل مناطقها «عدداً محدوداً من اللاجئين ، مقابل الموافقة الفلسطينية والعربية على استيعاب معظم اللاجئين الفلسطينيين في «الضفة الغربية وغزة والدول العربية المضيفة » . كما يقترح دفع التعويض للذين اختاروا العودة وللذين اختاروا التوطن في الدول المضيفة . ويستند الباحث الى مقولة للباحثة دونا أرتست ترى فيها مصلحة لاسرائيل «ان تقبل عدداً مقبولاً من اللاجئين الفلسطينيين داخل الخط الاخضر كي تطلب الدول العربية المضيفة وسلطة الحكم الذاتي بشيء مماثل ويقترح صندوقاً لدفع تعويضات اللاجئين مع الفصل بين هذه المسألة ومسألة التعويض على «اللاجئين اليهود ، والتي يرى ضرورة التفاوض بشأنها بصورة ثنائية » مع الدول العربية المعنية وعدم الحاق المفاوضين الفلسطينيين في صفقة تقوم على اساس فكرة «تبادل السكان » . اما شكل التعويض فيقترح الباحث ان يكون من خلال «صندوق جماعي» يعود لسلطة الحكم الذاتي لتنمية بنيتها التحتية والتسهيلات المخصصة للمساعدة في استيعاب العائدين ، الى جانب صندوق للتعويضات » على قاعدة المطالب الفردية » .

الانروا ومخيمات اللاجئين

يقترح ضرورة ادامة عمل الاونروا في المخيمات في الدول المضيفة والضفة والقطاع ، وتتم تصفية عمليات الانروا «بالتدريج » بالتلازم مع ممارسة الفلسطينيين لحقهم في العودة او التعويض . ويقترح نقل عمليات الانروا في الضفة والقطاع بالتدريج الى سلطة الحكم الذاتي مع اجراءات قانونية خاصة باصحاب الملكيات التي اقيمت المخيمات عليها ، كما يقترح صندوقاً خاصاً لتمكين القطاع العام في الدول المضيفة من دمج طاقم العاملين في الانروا بقطاعات الخدمات التي عملوا فيها » ، مع لفت النظر الى ضرورة نقل محفوظات الانروا في فيينا وعمان الى ادارة محفوظات سلطة الحكم الذاتي .

النهج الثنائي والوضع النهائي

يتخوف الباحث من ان تبادر اسرائيل الى مفاوضة الدول العربية المضيفة ثنائياً على الوضع المستقبلي للاجئين الفلسطينيين ، ويستدل على ذلك بالاتفاق وادي عربة مع الاردن الذي حوى بنوداً تتعلق بالحل النهائي لمشكلات اللاجئين . ويقترح الباحث بالمقابل ان تتقدم م.ت.ف باعتبارها «ممثل اللاجئين في الدول المضيفة » ، ويحذر من ان تقوم سلطة الحكم الذاتي بهذا الدور انطلاقاً من ان م.ت . ف » هي الهيئة الملائمة لتمثيل فلسطينيي الشتات » .

لاجئو القدس والنازحون

ينتبه الباحث الى ان مسالة نازحي القدس ستكون منفصلة عن قضية النازحين الآخرين مع تأكيد حقهم في العودة الى المدينة المقدسة اذا كانت عائلاتهم من سكانها قبل عام ١٩٦٧ ، مع حق التعويض عن الاملاك المفقودة في القدس الغربية مقابل اشارة الجانب الاسرائيلي لحق اليهود في امتيازات خاصة في مستعمرات القدس الشرقية . وفي حال تعثر هذه الاقتراحات يقدم الباحث «رؤية بديلة واحدة لجعل القدس بكاملها مفتوحة للاقامة الاسرائيلية والفلسطينية مع الاخذ بالاعتبار متطلبات ادارية وامنية معينة لكن يجب الا تقوم على تمييز متفاوت وفقاً لجنسية اللاجيء » .

ملاحظات عابرة

من كل ما تقدم يمكن تسجيل الملاحظات العابرة التالية :

• قطعت المفاوضات حول اللاجئين شوطاً بعيداً ، وهي وان لم تنتج حلولاً مباشرة الا انها بدأت تنتج سيناريوهات وآليات عمل ستقود لاحقاً الى نتائج ملموسة . كل هذا يتم بمعزل عن استشارة اللاجئين اصحاب القضية بطبيعة الحلول المقترحة والتعرف على رأيهم بها .

• الباحث هو منسق الوفد الفلسطيني الى لجنة عمل اللاجئين في المفاوضات المتعددة ، وبالتالي فان ما يقدمه من الترجيحات والافتراضات وتوقعات ، لا يخرج عن الاطار الرسمي باعتباره » يمثل رأي الجانب الفلسطيني المفاوض ، رغم ان الباحث قدم مجمل الاقتراحات وتحمل وجهة نظره الشخصية .

• الخطورة في كل ما يطرح انه لا يبحث عن حل لقضية اللاجئين ، بقدر ما يبحث عن «حل لازمة المفاوض الفلسطيني وازمة المفاوض الاسرائيلي » . والنقطة الفعلية في الامر كله حين يدفع الباحث باقتراحاته باتجاه التنازل الطوعي والمسبق عن القرار ١٩٤ ، ليتحول «حق العودة » الى حق لجزء من اللاجئين في العودة - المشروطة اسرائيلياً - للضفة وغزة ، بينما يكون مصير غالبية اللاجئين الاقامة في الدول العربية والتوطين .

• في كل الاحوال ، يحتاج الكتاب - رغم ضآلة حجمه - بحثاً اعمق . باعتباره اشبه بتوجهات عمل سلطة الحكم الذاتي للتعاطي مع قضية اللاجئين .